مجلة قاريونس العلمية
تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية
تصدر باللغة العربية

مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية

تصدر باللغة العربية

السنة الثانية - العدد الثالث

هيئة التحرير

☆ د. الهادي أبولقمة : رئيسًا

☆ د. سعد بن حميد : عضوًا

☆ د. أحمد شمبش : عضوًا

☆ د. محمد مصطفى سليمان : عضوًا

☆ د. محمد خليفة الدناع : عضوًا

☆ د. أبو القاسم الطبولي : عضوًا

☆ أ. عبد الرحمن الشريدي : مقررًا

المراسلات والمقالات : مجلة قاريونس العلمية - جامعة قاريونس

ص.ب : ١٣٠٨ بنغازي 40175 هاتف : ٢٠١٤٨

محتويات العدد

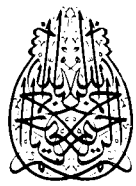

رقم الصفحة

☆ كلمة العدد 5
أسرة التحرير

☆ العلاقة بين التعليم والإرشاد الزراعي في منطقة الجبل الأخضر 7
د . عباس عبد المحسن الخفاجي و د . فاضل أحمد علي

☆ علم المنطق بين ما يعنيه ما يقال ، وما يفهم مما يقال 22
د . نجيب الحصادي

☆ تلوث الهواء الجوي 30
د . عاطف عليان

☆ أرنولد توينبي والتفسير الحضاري للتاريخ 36
د . ميلاد المقرحي

☆ الطفولة والحرمان : المفهوم ، الخصائص والأسباب 44
أ . عبد السلام بشير الدوبي

☆ الهيكل الاقتصادي للوطن العربي 54
د . أبو القاسم عمر الطبولي

☆ الضاد العربية بين القديم والحديث 76
ونيس مفتاح القماطي

☆ القرآن والتنظيم الإداري 84
د . ناجي محمد عبد الرزاق

بسم الله الرحمن الرحيم

أعزاءنا القراء الكرام

نقدم العدد الثالث للسنة الثانية من مجلتكم مجلة قاريونس العلمية بمزيد من الدفع والعطاء بعد تلقي ملاحظاتكم والأخذ بها وقد اعتبرنا ذلك دليلاً على اهتمامكم بهذه المجلة وتقديركم لجهودنا آملين أن تزداد المشاركة ويزداد العطاء وسيكون بعون الله تعالى هذا العدد محفزاً كالأعداد السابقة لكثير من الباحثين لإرسال مساهماتهم وبحوثهم إلى إدارة هذه المجلة حتى نسهم في بناء مجتمعنا وإثراء البحث العلمي فيه .

ولكم خالص التحية

أسرة تحرير المجلة

العلاقة بين التعليم والإرشاد الزراعي في منطقة الجبل الأخضر بالجماهيرية العظمى

- دراسة تحليلية -

د. عباس عبدالمحسن الخفاجي

د. فاضل أحمد علي

مقدمة

لاشك أنه من بين الأسس الهامة لنجاح التنمية الزراعية في الدول العربية وجود جهاز إرشادي فعال يعمل على زيادة الإنتاج الزراعي بإحلال الأساليب التكنولوجية الزراعية المستحدثة والملائمة للظروف البيئية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية محل الأساليب التقليدية السائدة في نمط الإنتاج في تلك الدول . ولقد اختلفت مفاهيم الإرشاد الزراعي طبقاً إلى نشأته وتباين إيدلوجية النظم الاجتماعية والاقتصادية التي مارسته كمجال تطبيقي . لكن ليس هناك جدل على أن المحور الأساسي الذي يرتكز حوله الإرشاد الزراعي هو التعليم الزراعي حيث يعتبر الإرشاد نظاماً تعليمياً غير رسمياً يستهدف تعليم المزراعين المهارات والمعلومات الزراعية الفنية من أجل رفع مستوياتهم المعاشية وتحسين دخولهم المزرعية .

ويعتقد الباحثان على أن تحديد مفهوم نظام إرشادي زراعي فعال في دولنا العربية قد تباين نتيجة لاختلاف مفهوم الإرشاد وما يتبعه من سياسات وعمل تكتيكي لفلسفته وتنظيماته المختلفة في تلك الدول . خاصة أن مفهوم النظام الإرشادي وكيفية آداء

فاعليته يعتبر الوسيلة التي يستطيع بها الإرشاد في تنفيذ برامجه والتعبير عن أفكاره بغية توصيلها للمزارعين ولعوائلهم . وبالرغم من جميع المحاولات التي بذلت في الدول العربية لأجل زيادة كفاءة الإرشاد الزراعي وتحديد دوره كأداة من أدوات التنمية الريفية فإنه لم يحقق الأهداف التي انشىء من أجلها وبالتحديد لم ينجح الإرشاد الزراعي في دولنا العربية كما نجح في الدول المتقدمة .

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى قصور فاعلية أجهزة الإرشاد الزراعي في دولنا العربية منها تباين النظم الاقتصادية والخلفية الحضارية للمجتمعات الريفية العربية وتبعية الجهاز الإرشادي وكذلك الاعتقاد الخاطىء بين الكثير من المسئولين فحواه أن أي فرد يمكنه أن يزاول العمل الإرشادي فضلاً عن كثرة التبديلات والتغيرات في التنظيم الإداري للأجهزة الإرشادية وبعدها عن كثير من الأسس والمبادىء الإدارية السليمة ، الشاذلي (1983 : ص1) استناداً لما تقدم ولاعتماد التنمية الزراعية في الجماهيرية الليبية على زيادة الإنتاج الزراعي من خلال التناسق والتكامل بين الجهازين الإرشادي والتعليم الزراعي وما بذلته الجماهيرية الليبية في هذا المجال . فقد ارتأى الباحثان القيام بهذا البحث لدراسة آراء واتجاهات العاملين الزراعيين وأعضاء الهيئات التدريسية حول أهمية العلاقة بين الإرشاد والتعليم الزراعي في منطقة الجبل الأخضر بالجماهيرية الليبية . ويعتقد الباحثان بأن محاولة دراسة آراء واتجاهات العاملين في هذين القطاعين من شأنه المساعدة في تحديد الإطار العام لكيفية إقامة نظام إرشادي ليبي فعال تنطلق منه خبرات عملية تستهدف تحسين الريف وتطويره عن طريق ربط نتائج العلوم المستحدثة ونقلها من المعاهد والجامعات إلى غالبية المزارعين بصورة مبسطة حتى يمكنهم الاستفادة منها ووضعها موضع التنفيذ السليم .

المشكلة البحثية

في الدول العربية عموماً وفي الجماهيرية الليبية خاصة هناك علاقة غير واضحة لطبيعة العمل بين القائمين في العمل الإرشادي والتعليم الزراعي الذين يعتبرون المسئولين عن تدريب المرشدين الزراعيين . لهذا بات من الضروري تمييز وإدراك العلاقة بين هاتين المجموعتين لأجل إنجاح عمل الإرشاد الزراعي وزيادة فاعلية مساهمته في زيادة الإنتاج الزراعي بالجماهيرية الليبية ولإسهام التعليم الزراعي وعلى الأخص كلية الزراعة في

الجماهيرية في تطوير المجتمع الريفي ، وتوضيح دورها الفاعل في نقل العلوم الزراعية والتكنولوجية إلى المزارعين وعوائلهم من أجل تطوير مستوياتهم المعيشية خدمة لأغراض الإنتاج الزراعي . فما هي آراء واتجاهات العاملين في أمانة الزراعة حول طبيعة العمل وكيفية التعاون والتنسيق بين قطاع التعليم الزراعي وأمانة الزراعة ؟ وأيضاً تحديد آراء واتجاهات العاملين في قطاع التعليم الزراعي عن طبيعة العلاقة المذكورة أعلاه .

الأهداف البحثية

يستهدف البحث دراسة آراء واتجاهات العاملين في أمانة الزراعة والعاملين في قطاع التعليم الزراعي ، وتشمل الدراسة على الأهداف الفرعية التالية :

1 — إلقاء الضوء على بعض البحوث والدراسات في مجال البحث .

2 — تحديد آراء العاملين حول دور التعليم الزراعي في تطوير وتدريب المرشدين الزراعيين .

3 — تحديد آراء العاملين حول طبيعة الدور الإرشادي في تطوير البرامج التعليمية .

4 — معرفة آراء العاملين عن كيفية التنسيق والعمل بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث .

5 — العمل على وضع هيكل مقترح لزيادة فاعلية العمل الإرشادي في منطقة البحث .

الطريقة البحثية

إجري البحث في منطقة الجبل الأخضر بالجماهيرية الليبية وذلك لكون جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية قد تأسست في تلك المنطقة حيث تعتبر هذه الجامعة من المؤسسات العلمية الرائدة في مجال نقل العلوم الزراعية إلى المزارعين في تلك المنطقة . ولقد قدر حجم العينة التي يمكن دراستها في ظل الإمكانيات المتاحة للباحثين بحوالي (44) مبحوثاً في قطاع التعليم الزراعي (يشتمل هذا القطاع على جامعة عمر المختار للعلوم الزراعية والمعهد الزراعي في العويلية) و(56) مبحوثاً من أمانة الزراعة . وعليه تم إعداد استمارة استبيان للحصول على البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة . وقد اعتمد هذا البحث على بعض البيانات والمعلومات التي استخدمت في دراسة سابقة الخفاجي (1985 ص 3) ، كانت تختلف في أهدافها عن البحث الحالي بالإضافة إلى

بعض البيانات التي أضيفت إلى الدراسة و لم تستخدم أصلاً إلا في البحث الحالي

وقد اختار الباحثان النسبة المئوية ومعدل الدرجات (Score Mean) في تحليل البيانات واستعين بمقياس (ليكرت) لمعرفة وتحديد آراء واتجاهات المبحوثين حول أهمية العلاقة بين قطاع التعليم الزراعي والإرشاد الزراعي في الوقت الحاضر والرغبة المستقبلية .

الاستعراض المرجعي

على الرغم من تعدد الدراسات والبحوث التي تناولت دراسة أهداف ومشاكل العمل الإرشادي في الدول العربية إلا أن القليل منها اهتم بكيفية التنسيق والتعاون بين جهاز الإرشاد الزراعي والتعليم الزراعي باعتبار أن كلاهما مكملاً للآخر بالإضافة إلى الاتفاق والتشابه في أهدافهما ووسائلهما التعليمية . ويتفق الإرشاديون الزراعيون على أن الإرشاد الزراعي عملية تعليمية تهدف إلى إحداث تغيرات في معارف واتجاهات الزراع بغية حل مشاكلهم الزراعية والنهوض بمستوى معيشتهم اقتصادياً واجتماعياً .

فالإرشاد الزراعي نشاط تعليمي غير رسمي يقع في المنزل أو الحقل ويتعامل مع جمهور من المزارعين متباين في معارفه ومهاراته واتجاهاته وهو نشاط تعليمي اختياري يركز على النواحي التطبيقية التي تتعلق بالزراعة والمزارعين ويستخدم طرقاً ووسائل تعليمية مختلفة . الخولي (1977 : ص 156) ، عبد الغفار (1975 ص 60) Laidlow (1962 ص 10) ، Kelsey (1962 : ص 1) .

وبالرغم من الجهود والمحاولات التي بذلت لتحديد دور الإرشاد وزيادة فاعليته في الدول العربية إلا أن غياب المفهوم الإرشادي واستراتيجية التكامل بين هذا الجهاز وبقية الأجهزة التعليمية والبحثية باتت من الأمور الشائعة ، ويعتقد الباحثان أن عدم تواجد إطار تعاوني بين الأجهزة الإرشادية والأنظمة التعليمية الريفية في الجماهيرية الليبية قد أدى إلى تقليل أهمية الإرشاد وتشتيت فاعليته في خدمة المجتمع الريفي الليبي .

ولاستعراض فكرة البحث فإنه بات من الضروري إلقاء الضوء على بعض الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال البحث .

تشير الدراسات التي أجريت في بعض الأقطار العربية كسوريا وصوماليا والسودان

إلى أنه هناك علاقة تعاون بسيطة بين الإرشاد ومراكز البحوث الزراعية . أما في العراق فإن تلك العلاقة جيدة لكن فقط على مستوى العاملين إما في الكويت فإن المتخصصين في البحوث الزراعية يلتقون مع المرشدين الزراعيين بصورة دورية من أجل التزود بالمعلومات ونقل العلوم والمبتكرات الزراعية إلى المزارعين . وفي جمهورية اليمن الديمقراطية فإن للمرشدين الزراعيين دوراً مميزاً حيث يخصص جزءاً من أوقاتهم في العمل مع المتخصصين والباحثين في المراكز البحثية من أجل إقامة الحقول الإيضاحية والإرشادية في مختلف أرجاء اليمن . وتؤكد تلك البحوث على أهمية العلاقة بين الإرشاد والبحوث الزراعية واعتماد المرشد الزراعي وتطوير مهنته على المراكز البحثية للحصول على المعلومات الزراعية الملائمة التي تتناسب ومستوى تفكير المزارعين وكذلك أهمية جلب المشاكل الزراعية التي يواجهها المزارع إلى تلك المراكز لدراستها ووضع الحلول الممكنة لها . ومن الجانب الآخر فباستطاعة الإرشاد والبحوث توفير البرامج التدريبية لطلبة كلية الزراعة وبالتالي يستطيع متخصص البحوث مساعدة الكليات والجامعات وأقسام الإرشاد الزراعي في إعداد برامج تعاونية وتدريبية كالزيارات المتبادلة والتشاور في المسائل الموضوعية وإلقاء المحاضرات على طلبة وأساتذة الجامعة . وبهذه الصورة فإن تكلفة التدريب ستقل وستلعب برامج التدريب دوراً فاعلاً في تنمية قدرة الإفراد وقابلياتهم وبالتالي تأثيرها الفعال على التنمية الزراعية ككل .

(P.6: 1978) El- Moursi

وفي جمهورية السودان الشعبية فإن البحوث قد أكدت على أهمية العلاقة بين الإرشاد والتعليم الزراعي ، حيث أوضحت تلك البحوث على أنه ومن أجل استمرار نشر المعلومات الزراعية إلى المزارعين والتأكد من صحتها فإنه ومن الضروري تأسيس وتأكيد العلاقة بين المؤسسات التعليمية الزراعية والإرشاد والبحوث الزراعية .

ولضمان استمرار البحوث بصورة مرضية فإنه يجب أن يدرب المرشد الزراعي بصورة جيدة أثناء دراسته الجامعية وكذلك تطوير خبراته في مجال حقله العملي .

فالدراسة في مجال العلوم التطبيقية الزراعية والأفكار الجديدة المستحدثة كاستخدام البذور المحسنة وكذلك التطبيقات في مجال استعمال الأسمدة أو الطرق الحديثة في الري تحتاج جميعاً إلى أن تنقل وبصورة مدروسة وواقعية للظروف المحلية والاجتماعية

للمزارعين فمثلاً البذور المحسنة التي استخدمت في الولايات المتحدة يجب أن تفحص وتدرس صفاتها قبل أن تنقل كوسيلة من وسائل زيادة الإنتاج الزراعي في السودان حيث أن عملية تبني الأفكار الزراعية المستحدثة وقبولها من قبل المزارعين لا يمكن أن تستمر ويكتب لها النجاح ما لم تتأسس العلاقة التعاونية بين مراكز البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية .

ويعتمد نجاح المزارع السوداني بصورة كلية على مدى إدراكه واستفادته من الأفكار الزراعية المستحدثة وهذا يعتمد بصفة أساسية على المرشد الزراعي لمعرفة النجاح أو صحة الفكرة الجديدة لواقعه الريفي DORAN (P.31: 1980) .

ويشير الخفاجي في دراسة أجراها لتحديد آراء العاملين الزراعيين في وزارة الزراعة والعاملين في كلية الزراعة حول طبيعة العلاقة بين الإرشاد والتعليم الزراعي في العراق إلى أن العاملين في الوزارة قد بينوا بأن هناك استخدام متوسط لارتباط العمل بين الإرشاد وكلية الزراعة ومراكز البحوث الزراعية لتحديد احتياجات المزارعين في الوقت الحاضر وعدم تواجد هذا الارتباط لآراء العاملين في الكليات والجامعات الزراعية .

أما في المملكة العربية السعودية فقد وجد أن ليس هناك علاقة في الوقت الحاضر بالنسبة لآراء العاملين في الوزارة واستخدامها بصورة قليلة بالنسبة لآراء العاملين في الكليات والمعاهد الزراعية ، وقد أشار جميع هؤلاء العاملين بهذين القطرين إلى رغبتهم المستقبلية « رغبة عالية » للعمل والتنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية لتحديد احتياجات المزارعين Al- Kafagy (P.6: 1985) .

النتائج والمناقشة

يتناول هذا الجزء من البحث عرض ومناقشة النتائج المستهدفة والتي تشتمل على :

1 — دور التعليم الزراعي في تطوير وتدريب المرشدين الزراعيين .
2 — الدور الإرشادي في تطوير البرامج التعليمية .
3 — التكامل والتنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية .

أولاً : دور التعليم الزراعي في تطوير وتدريب المرشدين الزراعيين :

لأجل توضيح دور التعليم الزراعي في تطوير وتهيئة المرشدين الزراعيين للعمل

الإرشادي في منطقة البحث ، فقد وجهت ثماني استيراتيجيات للمبحوثين وكما هو موضح في الجدول رقم (1) .

ويشير الجدول المذكور على أن جميع المبحوثين متفقين بصورة تامة على عدم وجود دور للتعليم الزراعي في تدريب وتطوير المرشدين الزراعيين في الوقت الحاضر ولجميع الاستراتيجيات ما عدا الاستيراتيجية رقم (4) والمتعلقة في اعتبار التدريب الصيفي لكليات الزراعة أحد متطلبات الكورسات العملية لتطوير المرشدين الزراعيين حيث يشير العاملون في أمانة الزراعة إلى وجود علاقة ضعيفة لدور التعليم الزراعي في المنطقة مقارنة بعدم وجودها نسبة لآراء العاملون في قطاع التعليم الزراعي .

أما بالنسبة لرغبة المبحوثين المستقبلية ، فقد وجد أن هناك اتفاق بين العاملين في الأمانة وفي قطاع التعليم الزراعي على وجود « رغبة قوية » لإدراك دور التعليم في تطوير المرشدين الزراعيين بالنسبة للاستيراتيجيات رقم (1) ,(2) ,(3) ,(5) ,(6) ,(7) وهناك اختلاف نسبي للاستيراتيجيتين رقم (4) ,(8) حيث يشعر العاملون في الأمانة على أن هاتين الاستيراتيجيتين تمثل لهم رغبة « قوية جداً » و« رغبة قوية » بالنسبة للعاملين في قطاع التعليم الزراعي .

وكما يتضح في البيانات الواردة فإن هناك قصوراً واضحاً لدور التعليم الزراعي في تنمية وتدريب المرشدين الزراعيين ، حيث أن عدم فاعلية التعليم الزراعي في منطقة البحث باعتبارها منطقة زراعية يشكل عقبة تقف حائلاً دون تحقيق التنمية الزراعية واستمرارها بنجاح .

لكن بنفس الوقت أظهرت النتائج بأن هناك شعوراً كبيراً للمبحوثين ورغبتهم على أهمية التعليم الزراعي ومساهمته الإيجابية في تطوير الريف ودعم مؤسساته الإرشادية وتثقيف وإرشاد المزارعين بما يناسب وإمكانياتهم وتطوير حياتهم الريفية .

ثانياً : الدور الإرشادي في تطوير البرامج التعليمية :

واستطراداً في التعرف على الدور الإرشادي في تطوير البرامج التعليمية فقد وجه للمبحوثين أربع استيراتيجيات تنطوي إجابتها على الدور الإرشادي في منطقة البحث .

وقد تبين من الجدول رقم (2) إلى أن هناك اتفاق بين العاملين في أمانة الزراعة

جدول رقم 1 يبين آراء العاملين الزراعيين والهيئات التدريسية حول دور التعليم الزراعي في تطوير وتدريب المرشدين الزراعيين

الاستراتيجية	أمانة الزراعة						التعليم الزراعي					
	الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية			الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية		
	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة
1— قيام مدرس كليات الزراعة بقضاء بعض الأوقات بالعمل في أقسام الإرشاد الزراعي .	56	.16	غير موجود	56	3.28	رغبة قوية	43	.25	غير موجود	44	3.56	رغبة قوية
2— تهيئة نتائج البحوث من الجامعات وكليات الزراعة إلى المرشدين الزراعيين بصورة نظامية .	55	.29	=	55	3.49	=	44	.34	=	44	3.38	=
3— قيام كليات الزراعية في توفير وتهيئة برامج التدريب أثناء الخدمة للمرشدين الزراعيين .	54	.35	=	54	3.48	=	44	.38	=	44	3.13	=
4— اعتبار التدريب الصيفي لكليات الزراعة أحد متطلبات الكورسات العملية لتطوير المرشدين	56	1.00	=	56	3.57	رغبة قوية جداً	44	.77	=	44	2.95	=
5— قيام كليات الزراعة بالتعاون مع الإرشاد في تقييم نتائج المجهودات الإرشادية	54	.25	=	54	3.44	رغبة قوية	44	.29	=	44	3.04	=
6— قيام الكليات والمعاهد الزراعية بمساعدة الإرشاد ببناء برامج مرئية ومسموعة لتثقيف المزراعين	56	.58	=	56	3.41	=	44	.38	=	44	3.09	=
7— تقوم كليات الزراعة بالتعاون مع الإرشاد لتحديد الطرق والمواد المكتوبة من أجل توصيل المعلومات للمزارعين الأميين .	56	.42	=	56	3.05	=	44	.38	=	44	2.86	=
8— عمل ندوات وحلقات نقاش للمزارعين من قبل كلية الزراعة بمساعدة الإرشاد	56	.41	=	56	3.55	رغبة قوية جداً	44	.43	=	44	3.40	=

والعاملين في قطاع التعليم الزراعي بالوقت الحاضر على عجز الإرشاد في آداء رسالته في تطوير البرامج التعليمية سواء في المؤسسات التعليمية الجامعية أو في البرامج التنموية الريفية للمزارعين ، وبنفس الوقت يعكس رغبة المبحوثين المستقبلية على أهمية الدور الإرشادي في تطوير البرامج العملية للكليات والمعاهد الزراعية .

حيث تشير الاستيراتيجية رقم (1) والمتعلقة بأقدام الإرشاد الزراعي بمساعدة الجامعات والكليات الزراعية في تصميم وبناء البرامج العملية لتدريب المرشدين الزراعيين على اتفاق « ورغبة قوية » لتنفيذ مثل هذه الاستيراتيجية مستقبلاً .

وتبين أيضاً وجود اختلاف بسيط حول رغبة المرشدين الزراعيين بإلقاء محاضرات عملية على كلية الزراعة (استيراتيجية رقم 2) ، حيث تشير آراء العاملين في أمانة الزراعة على وجود « رغبة قوية » مقارنة بوجود « رغبة قوية جداً » بين العاملين في التعليم الزراعي .

أما بالنسبة للاستيراتيجيتين رقم (4, 3) والتي تشيران إلى وضع برامج محو الأمية من قبل الإرشاد الزراعي والاستفادة من الزيارات المشتركة للمزارعين ولعوائلهم من قبل المرشدين وهيئات التدريس ، فقد تبين لجميع المبحوثين على تأكيد هاتين الاستيراتيجيتين واتفاقهما على النتائج .

ثالثاً : التكامل والتنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية :

تنحصر مجالات التكامل والتنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية والتي تم دراستها كما هي موضحة في الجدول رقم (3) .

ويتضح من آراء المبحوثين في الأمانة ومؤسسات التعليم الزراعي لمنطقة البحث على اتفاقهم التام بعدم وجود علاقة تكاملية وتنسيق بين أجهزة الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية ولجميع الاستيراتيجيات المرتبطة بإقامة هذا التعاون المشترك .

أما بالنسبة للرغبة المستقبلية فقد وجد أن هناك اختلافات نسبية لطبيعة التعاون المشترك بين الجهات الثلاثة المذكورة حيث يشير العاملون في أمانة الزراعة إلى أن كل من الاستيراتيجية رقم (1) والمرتبطة بقيام الإرشاد وكليات الزراعة ومحطات البحوث الزراعية في تنمية برنامج عملي لتوفير المعلومات وتحسين مستوى المزارعين والاستيراتيجية

جدول رقم 2 يبين آراء العاملين الزراعيين والهيئات التدريسية حول الدور الإرشادي في تطوير البرامج التعليمية

الاستراتيجية	أمانة الزراعة						التعليم الزراعي					
	الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية			الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية		
	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة
1— إقدام الإرشاد الزراعي بمساعدة كليات الزراعة في بناء وتصميم الكورسات المطلوبة لتدريب المرشدين .	55	.41	غير موجودة	55	3.38	رغبة قوية	44	.31	غير موجودة	44	3.15	رغبة قوية
2— قيام المرشدين الزراعيين بإلقاء محاضرات عملية في كليات المزراعة .	55	.29	=	55	3.76	=	44	.11	=	44	3.9	=
3— وضع برامج محو الأمية من قبل أقسام الإرشاد الزراعية وبمساعدة كلية الزراعة .	55	.25	=	55	3.58	رغبة قوية جدا	44	.15	=	44	2.52	=
4— القيام بزيارات مشتركة لبعض المزارعين بين أعضاء هيئة التدريس وأقسام الإرشاد الزراعي .	55	.47	=	55	3.72	=	44	.31	=	44	3.38	=

جدول رقم 3 يبين آراء العاملين الزراعيين والهيئات التدريسية حول أهمية التنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية

الاستراتيجية	أمانة الزراعة						التعليم الزراعي					
	الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية			الوقت الحاضر			الرغبة المستقبلية		
	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة	العدد المستجيب	معدل الدرجات	الرتبة
1— قيام الإرشاد وكليات الزراعة ومحطات البحوث في تنمية برامج عملية لتوفير المعلومات لتطوير المزارعين	56	.6	غير موجودة	56	3.53	رغبة قوية جدا	44	.59	غير موجودة	44	2.88	رغبة قوية
2— قيام الإرشاد وكليات الزراعة ومحطات البحوث بالعمل على تحديد احتياجات المزارع .	56	.46	=	56	3.50	=	44	.5	=	44	2.88	=
3— قيام مؤتمرات دورية بين الإرشاد والتعليم والبحوث في مجال التخطيط والإدارة لتبادل الخبرات.	56	.13	=	46	3.69	=	44	.2	=	44	3.34	=
4— تعاون الإرشاد والتعليم والبحوث في مجال التخطيط والإدارة لرفع كفاءة الإرشاد .	54	.51	رغبة قوية	54	3.46	=	44	.22	=	42	3.0	=
5— وضع نشرات إرشادية للمؤتمرات الفلاحية من قبل الإرشاد والتعليم والبحوث .	55	.76	رغبة قوية جداً	55	3.58	=	44	.45	=	44	2.22	=
6— تقوم الجامعة والإرشاد والبحوث بالتعاون لعمل خطة الإرشاد السنوية	52	.16	=	53	3.66	=	44	.38	=	44	2.38	رغبة متوسطة

رقم (2) والمتعلقة بتعاون الإرشاد والتعليم الزراعي ومحطات البحوث الزراعية في تحديد احتياجات المزارعين والاستيراتيجية رقم (3) والتي تبين إقامة مؤتمرات دورية بين الإرشاد والتعليم ومحطات البحوث الزراعية للاستفادة وتبادل الخبرات « رغبة قوية جداً » في حين أن العاملين في قطاع التعليم الزراعي يؤكدون على « الرغبة القوية » لتلك الاستيراتيجية المذكورة أعلاه .

أما بالنسبة للاستيراتيجية التي تشير إلى التعاون بين الإرشاد والتعليم في مجال التخطيط والإدارة لرفع كفاءة العمل الإرشادي فقد رأى المبحوثين في أمانة الزراعة وفي قطاع التعليم الزراعي على موافقتهم ورغبتهم المستقبلية « رغبة قوية » للعمل بالاستيراتيجية المذكورة ووجد اختلاف نسبي للعمل بالاستيراتيجية رقم (6) والتي تؤكد على قيام الجامعة وكليات الزراعة وأقسام الإرشاد الزراعي ومراكز البحوث الزراعية بالتعاون بعمل خطة الإرشاد السنوية والتي تعتبر جزءاً من خطة التنمية القومية ، حيث أعطى المبحوثين في الأمانة برغبتهم « القوية جداً » باستخدامها في حين أكد المبحوثين في قطاع التعليم الزراعي على « الرغبة المتوسطة » باستخدام هذه الاستيراتيجية .

وتشير نتائج البيانات المشارة أعلاه إلى أن هناك شعور كبير في معرفة النقص الحاصل والضعف في التنسيق بين التعليم والإرشاد ومراكز البحوث الزراعية لدى غالبية المبحوثين ، وهذا ما يؤكد على أهمية الاستفادة من ذلك الشعور لتوجيه آرائهم والاستفادة منها لتعبئة الجهود وتنظيمها باعتبار أن الإرشاد والتعليم والبحوث مرتكزات أساسية لدفع برامج التنمية الزراعية إلى الأمام وبأن البرامج الإرشادية ومدى فاعليتها تعتمد وبشكل كبير على ما تقدمه البحوث والمختبرات من أبحاث ونتائج لها الدور الأساسي في زيادة الإنتاج وتقدمه .

التوصيات

1 — تبين للباحثين بأن هناك عجزاً واضحاً لدور قطاع التعليم الزراعي لتطوير وتهيئة برامج المرشدين الزراعيين في منطقة البحث وخاصة في مجال تهيئة نتائج البحوث المختبرية للمرشدين وتقييم مجهودات العمل الإرشادي من قبل الهيئات التدريسية وعدم قيام كلية الزراعة بدورها الفاعل ووضع برامج مرئية ومسموعة لتطوير كفاءة المرشدين

وتطوير العمل الزراعي ويوصى الباحثان بضرورة العمل على ربط قطاع التعليم الزراعي وخاصة التعليم بجامعة عمر المختار للعلوم الزراعية في توفير برامج تعليمية ملائمة لتدريب وتهيئة المرشدين الزراعيين وخاصة البرامج العملية التي ترتبط بمشاكل الريف الليبي ، حيث أن ربط البرامج التعليمية بالواقع الزراعي يعتبر من الأمور الهامة لتطوير كفاءة المرشدين الزراعيين .

2 — يوصى الباحثان بالعمل على إقامة المؤتمرات العلمية السنوية وحلقات النقاش بين العاملين في قطاع التعليم الزراعي والعاملين الزراعيين في الأمانة ، لما في هذه المؤتمرات من فائدة وخاصة في مجال تبادل الخبرات والمسائل العلمية .

3 — تبين بأنه هناك قصوراً لدور الإرشاد الزراعي في آداء رسالته في تطوير البرامج التعليمية والتنموية الزراعية ، ويوصى الباحثان بضرورة السماح للمرشدين الزراعيين في زيارة المؤسسات التعليمية والمشاركة في برامجها والأخذ بمقترحاتهم وآرائهم في تطوير البرامج التعليمية وعلى الأخص برامج كلية الزراعية وكذلك تفرغ المرشدين الزراعيين للعمل ضمن نطاق العمل الإرشادي وتوجيههم لبناء برامج تعليمية إرشادية لتعليم المزارعين المهارات والعلوم الزراعية والاستفادة من طاقاتهم للوصول إلى أفضل الحلول العملية لمشاكل المزارعين .

4 — تبين للباحثين إلى أن هناك شعور بضعف العلاقة بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية ، حيث يوصى الباحثان على إقامة الترابط والتناسق بين الوحدات الثلاث المذكورة نظراً لأهمية البحوث في معالجة المشاكل التي يعاني منها المزارع ودور التعليم في التنسيق والتشاور مع مراكز البحوث وبالتالي دور الإرشاد باعتباره الناقل والمترجم لتلك النتائج من الجامعات والمؤسسات التعليمية إلى المزارع وعائلته المستفيد النهائي من تلك العملية .

5 — تبين للباحثين قصور الجامعة من آداء رسالتها الزراعية في تهيئة النشرات الإرشادية والزراعية وعدم وصول فكرها ورسالتها الإنسانية كأشعاع دائم لتغذية الريف بالمعلومات والحضارة الإنسانية ... وهذا ما يؤكد على تأسيس الرابطة العضوية بين الجامعة والمجتمع لما لذلك من تأثير متبادل بين النظرية والتطبيق ، وتأكيد دور الجامعة

الزراعية في تطوير المجتمع الريفي وتنميته ووضع العلوم والنشرات في متناول جميع السكان الريفيين لغرض الاستفادة .

6 — بالإضافة إلى التوصيات السابقة التي توفر بعض الأسس للوصول إلى الصيغ العملية لقيام التنسيق بين الإرشاد والتعليم ومراكز البحوث الزراعية في منطقة البحث فإن الباحثين يوصيان بالهيكل المقترح التالي لطبيعة العلاقة بين الوحدات الثلاث وكما هو موضح بالرسم التالي :

المراجع باللغة العربية

— د . حسين زكي الخولي . « الإرشاد الزراعي : دوره في تطوير الريف » الطبعة الثانية ، دار الكتب الجامعية ، 1977 جمهورية مصر العربية .

— د . عبد الغفار طه عبد الغفار . « الإرشاد الزراعي بين الفلسفة والتطبيق » دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندرية ، 1976 جمهورية مصر العربية .

— د . محمد فتحي محمد الشاذلي . « نحو مفهوم بنائي وظيفي متكامل للإرشاد الزراعي » المؤتمر الإرشادي ومنجزات 30 عام 1983 جمهورية مصر العربية .

المراجع باللغة الإنجليزية

— ABBAS, AL- Kafagy. « Strategies to Enhance Productive Relationship Between Extension Personnel and University Faculty in Developing Nations» .

— First Annual Meeting of The Association for International Agricultural Education. National (4-H Center) . Chevy Chase, Maryland, April 26, 1985, U.S.A .

— El- Moursi, A.W.A. «Grassland Education and Training, With Special Reference to Iraq, Kuwait, Somalia, Syria, Yemen, P.D.R,» . Rome, Italy. F.A.O, U.N. Environment Programme, 1978 .

— Doran, A. « Agricultural Extension and Development The Sudanese Experience, British Society for Middle Eastern Studies, Vol. 7 No. 1. 1980 pp. 39 - 48 .

— Kelsey O'Hearn, Cooperative Extension Work Comostock publishing Association, Ithaca, New Yourk, 1963. U.S.A .

— Laidlow, ALexandera F. Training and Extension in The Cooperative Movement. FAO, Rome, NR, 24, 1962 .

علم المنطق بين ما يعنيه ما يُقال وما يُفهم مما يُقال

د. نجيب الحصادي
قسم التفسير/ كلية الآداب والتربية

الجهل باللغة — فيما يبدو — قمين بأن يعرض الجاهل إلى إرتكاب فواحش نحوية . الجهل بأعمال السحر حري بأن يوقعه في حبائل ألاعيب السحرة ، أنستطيع أن نقرر على النحو نفسه أن الجهل بالمنطق يعرض المرء للوقوع في إحالات منطقية ، أم أن مثل الجهل به كمثل الجهل بالعلوم الفيزيائية الذي لا يفضى بالضرورة إلى جعل الجاهل في حل من أمر النواميس التي تنطوى عليها ؟

قد يبدو لأول وهلة أن من يتمرس شئون المنطق ليس بالضرورة شخصاً غير منطقي ، وأن قالة « أنا تول فرانس » — « لا يختلف أعلمنا عن أجهلنا إلا بمقدرته المكتسبة على التلهي بكثير من الضلالات المعقدة » — لا تسرى على أي سياق قدر ما تسرى على السياقات المنطقية . ولعل خير شاهد على هذا هو أن تطور علوم المنطق عبر التاريخ لم يجعل البشر أكثر منطقية ، كما أن كونهم يفكرون بشكل منطقي لم يكن رهناً بظهور كتاب « الأورغانون » لأرسطو ولا بكتاب « الأورغانون الجديد » لبيكون . بيد أن قليلاً من أعمال الفكر يجعلنا ننزع إلى تعليق الحكم مؤقتاً في هذا الأمر لاسيما إذا لاحظنا أن كتاب « الكتاب » لسيبويه لم يكن — في هذا الخصوص — أسعد حظاً من ذينك الكتابين .

« المنطقية » خصيصة يرد ذكرها في سياقات متعددة لاتمت بوشائج مباشرة للمعنى

الإصطلاحي لهذا الحد . نقول — نتيجة لمراقبتنا لسلوك شخص ما — إنه إنسان غير منطقي ، ونعني أنه يسلك سلوكيات غير مبررة ، فنخلط دون أن ندري بين مفهومي المنطقية والعقلانية وهما مفهومان يجدر التمييز بينهما . نقول أيضاً إن حديث المتكلم حديث منطقي ، نريد أنه حديث سلس ترتبط كل فقرة من فقراته بالتي تليها بحيث تفضي إليها . غير أن هذا المعنى — كما سوف يتضح بعد قليل — لا يتعلق إطلاقاً بالمعنى الذي يعني به المناطقة حين ينعتون أي حديث بمثل هذا النعت . ليس المنطق شيئاً من هذا القبيل ، فأي شيء هو ؟

أول ما أورد تقريره في هذا المعرض الاستهلالي لماهية المنطق هو أنه علم معياري (Normative Science) الأمر الذي يعني أنه يُعنى بسبل التفكير « الواجب » انتهاجها لا تلك التي يسود بالفعل انتهاجها . وبالطبع فإن الصبغة المعيارية التي يتسم بها المنطق لا تمثل علامته الفارقة ، فمثله في هذا الشأن كمثل علم الأخلاق الذي يهتم منظروه بتحديد المبادىء التي « ينبغي » أن تقنن الأنماط السلوكية البشرية دون أن يعولوا على تلك التي تقتصر فحسب على وصف السلوكيات السائدة ، على اعتبار أن ما هو كائن غير قادر بطبيعته على تعيين ما ينبغي أن يكون ، وعلى اعتبار أن شيوع أي نمط سلوكي — كندرته — ليس سنداً يمكن باللجوء إليه تبريره .

الأمر الثاني هو أن المنطق — بمفهومه العام — آلة للفكر تناط بها — كما تناط بسائر الآلات — مهام محددة أهمها تحديد طبائع العلائق الشكلية بين القضايا (حسب قواعد تركيبية واشتقاقية بعينها) بما يستلزمه هذا التحديد من تصنيف لأنواع القضايا وتمييز بين البراهين السليمة والفاسدة وتبيان الأساليب جدل الأغاليط (Fallacious Arguments) لهذا السبب فإن المنطق — وإن لم يكن وسيلة ملائمة للكشف — يعد وسيلة جد ملائمة للنقد . ليس هناك منطق للاكتشاف يقول لك « استنبط هذه النتيجة من تلك المقدمات » ، فعدد النتائج التي يمكن اشتقاقها من أي جملة من المقدمات لا متناه . على ذلك فإنه بمقدور المنطق أن يقول لمن استنبط أي نتيجة من أي مجموعة من المقدمات « أحسنت (أو أسأت . الاستنباط » . وكما يشير « كارل بوبر » و « فردريك وايزمان » ، ليس بالإمكان التنبؤ بلحظات الرؤية وليس بالإمكان التخطيط لها أو إرغامها أو التحكم فيها بقوة الإرادة . ولك في قصة « نيوتن »

ذائعة الصيت مثل بين ؛ لقد كان التفاح يسقط على رؤوس البشر منذ أمد ليس بالقريب ، لكن « نيوتن » وحده — في لحظة من لحظات الكشف التي لا يسبر لها غور — استطاع أن يشتق من مثل هذه الواقعة نظريته في الجاذبية التي قدر لها أن تفسر كيف أن القمر مجرد تفاحة كبيرة تحول إحدى خصائصها الفيزيقية (تساوي قوتها المركزية الطاردة مع جذب الأرض لها) دون سقوطها على رؤوسنا .

الأمر الثالث الذي تجدر ملاحظته هو أنه ليس هناك منطق واحد ولا علم منطق بعينه ، بل هناك أنساق منطقية متعددة لا تتسق في كل أحكامها ، كما أن الجدل حول ملاءمتها (وحول أكثرها ملاءمة) لا يزال قائماً حتى يومنا هذا . هناك على سبيل المثال المنطق الأرسطي التقليدي الذي لا يزال يستهوي الكثير رغم أن الدهر قد عفا عنه فلم تعد له — باستثناء القيمة التاريخية — قيمة تذكر ، وهناك المنطق الرمزي المعاصر الذي قننه رياضيون أمثال « جوتلوب فريجه » و« برتراندرسل » ، وهناك المنطق الجدلي والمنطق الحدسي ومنطق القيم الثلاث (Three- Value- Logic) الذي يضيف قيمة الاحتمال (أو اللاتحديد) إلى قيمتي الصدق والبطلان اللتين تعارف عليهما جل المناطقة . هذا فيما يتعلق بالمنطق الاستدلالي (Deductive Logic) الذي تضمن فيه مقدمات البراهين السليمة — ضماناً مطلقاً — مصداقية النتائج المستقاة منها . أما بخصوص المنطق الاستقرائي (Inductive Logic) والمنطق التعليلي (Abductive Logic) — حيث يكون الضمان نسبياً — فإن المناطقة لم يتفقوا بعد على أية قواعد صحيحة قادرة على تقنينه ، بل إن الشكوك تساور معظمهم حول إمكان إنجاز هذه المهمة .

فضلاً عن كل ذلك فإن هناك ما يسمى بالمنطق المعرفي (Epistemic Logic) الذي يهتم بتحديد طبائع العلائق بين مفاهيم الاعتقاد والمعرفة ، والمنطق الأخلاقي (Deontic Logic) الذي يدرس العلاقات الاستدلالية بين مفاهيم الوجوب والجواز ومنطق الجهة (Modal Logic) الذي يعنى ببديهيات مفاهيم الضرورة والإمكان .

رابعاً فإنه ليس من شأن المنطق — لكنه أقرب لأن يكون من شأن العلم — أن يحدد أي القضايا تصدق وأيها يعتبر باطلاً . وعلى وجه الخصوص ، فإن مثل المنطق في هذا الشأن كمثل علم النحو ؛ فحين يجوّز النحو القضية « أكلوني البراغيث » فإنه لا يشكو من البراغيث ، وحين يجوّز القضية « العقل مدية كلها نصل » فإنه لا يقر

دقة التشبيه الوارد فيها — فذاك أمر لا يعنيه — بل يقر براءة ناطقها من تهمة اللحن . وعلى النحو نفسه ، فإن المنطقيّ الذي يجوّز سلامة اشتقاق القضية التي تنكر وجود الله من القضية القائلة بعدم وجود كل مالا يدركه الحس البشري ليس بالضرورة شخصاً ملحداً . إن ناقل الكفر — في النحو والمنطق — ليس بكافر .

خامساً فإن علم المنطق — لقدرته على تحديد القضايا التي يصح استنباطها من أي قضية — يستطيع أن يحدد بدقة متناهية ما تعنيه أي قضية . إذا أدرك المرء أن (س) تستلزم (ص) — وهذا ما يستطيع فعله بإثبات سلامة البرهان الذي يستند إلى المقدمة (س) وينتهي بالنتيجة (ص) — أدرك في الوقت ذاته أن (س) تعني من جملة ما تعني ما تعنيه (ص) فإن أدرك تلازم هاتين القضيتين عرف أن الأولى لا تعنى سوى ما تعنيه الثانية . قد يصح القول بأن المنطق قد أفسد النحو ، بيد أن علوم الدلالة — بدون منطق — تظل قاصرة .

ولأن المنطق قادر — نظرياً على أقل تقدير — على تحديد دلالات القضايا فإن من شأنه أن يكتشف ضلالات التلاعب بالألفاظ ، وباختصار فإنه الحكم الفصل في التمييز بين ما يعنيه القول وما يفهم منه . حين يخبرك شخص باعتقاده في أن « سيبويه » ليس أعلم البشر بعلوم النحو ما لم يكن أعلم منه ، فإنك لا محالة سوف تتهمه باقتراف قائمة من الخطايا تبدأ بالإفتراء وتنتهي بالتبجح والكبر . فما يفهم من قوله هو أنه يعتقد في درايته الكافية بتلك العلوم وهي دراية ترقى (أو تكاد) إلى مرتبة دراية أبى النحو . على ذلك فإن ما يعنيه قوله — هذا ما بوسع المنطق تقريره — لا يعدو إطلاق حكم يسري عليه بقدر ما يسري على سائر البشر . فأنى لسيبويه أن يكون أعلم البشر بالنحو إن لم يكن أعلم من صاحبنا ؟ أليس صاحبنا ببشر ؟ .

ومهما يكن من شيء فإن الخلط بين معنى ما يقال وما يفهم مما يقال هو مركز عود كل المماحكات اللفظية وسوء الفهم ، بل إن هناك من الفلاسفة من يذهب إلى أن زيف المشاكل الفلسفية يرجع في جوهره إلى مصدر واحد ألا وهو الالتباس الناتج عن فهم ما لم يعن مما قيل . فضلاً عن ذلك فإن فكرة الأغاليط لا تعدو أن تكون تحقيقاً عينياً للخلط سالف الذكر . فالأغلوطة برهان غير سليم (وهذا ما بوسع المنطق تقريره) يتميز عن سائر البراهين غير السليمة في أنه يبدو لسامعه — على نحو جد

مضلل — سليماً أيضاً فإن فضح الأغاليط لا يتم إلا بتبيان مدلولات مقدماتها وتمييزها عما قد يفهم منها . حين أراد أحد جنود هولاكو التخلص من كتب مكتبة بغداد في القرن السابع الهجري تسنى له إقناع بعض المسلمين بالبرهان التالي :

إما أن الكتب التي تحتويها المكتبة تتسق مع ما جاء به القرآن أو أنها تعارضه . فإن كانت تتسق مع القرآن فلا حاجة لنا بها ، فالقرآن بين أيدينا يكفينا . وإن كانت تعارضه فإنها لا تعدو أن تكون كفراً وضلالاً .

ولذا وجب التخلص منها .

غير أنه — في غياب المنطق — غني عن البيان أن هذا التتري قد أغفل — عمداً — وجود بديل ثالث للبديليين اللذين طرحهما وأعني به البديل المتعلق بكون بعض كتب المكتبة لا تمت بصلة للقرآن بحيث إنه لا تتسق معه ولا تعارضه . بيد أن ما مكنه من تمرير حيلته هو أن برهانه يوحي بأن الوسط بين هذين البديلين مرفوع لا مكان له . هذا ما يستطيع المنطق تبيانه في مثل هذا السياق : تحديد أين يصح رفع الوسط ومن ثم الفصل بين معنى ما قيل وما قد يفهم منه .

وأخيراً فإن هناك ما يسمى بالحيل البلاغية التي يمكن تعريفها على أنها قضايا تصدق في ذاتها وتوحي بما هو باطل دون أن يكون لقائلها مسئولية في جعل سامعها يفهم ما فهم .

لقد لجأت شركات الإعلان إلى هذه الحيل كي تقنع المستهلكين بشراء سلع لم يكونوا ليشتروها لو كان بمقدورهم فهم ما تعنيه القضايا التي تعلن عن تلك السلع . ولتجنب أي إشكالات قضائية كان على أصحاب هذه الشركات أن يعلنوا عن منتجات عملائهم بعبارات صادقة وأن يعولوا على خلط المستهلكين بين ما يقال وما قد يفهم منه . ولترى كيف يتسنى لهم إنجاز هذه المهمة ، تأمل الإعلانات التالية :

- من الممكن أن تسافر عبر كل دول العالم ولا تجد أفضل من أجهزتنا .
- لقد شرعنا في بيع أجهزتنا منذ عشرين سنة ولا تزال معظمها تعمل حتى اليوم .
- في الأجهزة التي نقوم ببيعها معدات تجعلها تؤدي وظائفها بطريقة أفضل من أي أجهزة لا تحتوي على مثل هذه المعدات .

إن من يسمع هذه الإعلانات ويعرف أن الرقابة الاستهلاكية لا تسمح بنشر الإعلانات الكاذبة لن يشك لحظة في جودة الأجهزة المعلن عنها ، فما يفهم من هذه القضايا هو أن تلك الأجهزة تعتبر أفضل الأجهزة المعروضة في السوق . غير أن التمحيص في معنى هذه القضايا — وهذا ما بوسع المنطق فعله — يبين عدم صحة هذا الاستنتاج ، فما قيل في هذه الإعلانات قد يصدق حتى على أسوء الأجهزة المعروضة . إن العبارة الأولى لا تقرر صراحة أنه لا يوجد في السوق أفضل من الأجهزة المعلن عنها ، فكل ما تقرره « إمكان » أن يتجول المرء في كل دول العالم دون أن يعثر على أفضل منها ، وهذا بالطبع احتمال وارد (على المستوى المنطقي على أقل تقدير) . أما العبارة الثانية فإن مصداقيتها قد تكون راجعة إلى أن الشركة المعنية قد بدأت بالفعل في بيع أجهزتها منذ عشرين عاماً ، فباعت في السنة الأولى خمسة أجهزة أصابها العطب في السنة التي تليها ، ثم عزف المستهلكون عن الشراء حتى بداية السنة الحالية حيث اشتروا خمسة وتسعين جهازاً لا تزال تعمل حتى اليوم رغم أن العطب سوف يصيبها خلال بضعة أشهر . وأخيراً فإن الإعلان الثالث يوحي — دون أن يقول — بأن المعدات المشار إليها لا توجد إلا في الأجهزة المعلن عنها ، ولهذا السبب فإنه يقرر أمراً قد يسري على كل الأجهزة المعروضة في السوق ، الأمر الذي يتسق وأن تكون الأجهزة المعلن عنها أسوءها .

يبقى سؤال أخير : كيف ينجز المنطق ما يستطيع إنجازه ؟ وعلى وجه التحديد ، ما هو الميكانيزم الذي تعمل به آلة المنطق وتستطيع به التميز بين معنى ما يقال وما قد يفهم منه ؟

تنظر من الشباك في الصباح الباكر فترى الأرض مبتلة ، فتحدث نفسك « لابد وأنها قد أمطرت البارحة » دون أن تدري أنك قد ارتكبت فاحشة منطقية . لقد اعتقدت في سلامة البرهان التالي :

إذا أمطرت السماء ابتلت الأرض
الأرض قد ابتلت
إذن : لابد وأن السماء قد أمطرت

ما حدث هو أنك قد أغفلت كون المطر إحدى العلل التي قد تسبب ابتلال الأرض

وأن ابتلال الأرض قد يكون راجعاً إلى قيام أمانة المرافق برشها في المساء . المنطق يقرر هنا أن هذا البرهان غير سليم لا لأنه يستند إلى مقدمات باطلة (فحسب افتراضنا تعتبر هذه المقدمات صحيحة) ولا لأنه يقود إلى نتيجة خاطئة (فقد تكون السماء قد أمطرت بالفعل) بل لأن هناك احتمال أن تصدق المقدمات وتبطل النتيجة ، وهو أمر يستحيل في البراهين السليمة . ولكن ما الذي أدرانا بوجود مثل هذا الاحتمال ؟

لاحظ أول ما تلاحظ أن هناك قضيتين أوليتين في هذا البرهان هما « السماء أمطرت » و« الأرض ابتلت » وأن هناك أربع قيم صدقية محتملة لهما هي :

1 — أن يصدقا معاً .
2 — أن تصدق الأولى وتكذب الثانية .
3 — أن تكذب الأولى وتصدق الثانية .
4 — أن يكذبا معاً .

تأمل معي الآن الاحتمال الثالث وهو الاحتمال الذي تكون فيه السماء غير ممطرة وتكون فيه الأرض مبتلة . في هذه الحالة تظل المقدمة الأولى صادقة (فالمطر لا يزال مبرراً لابتلال الأرض) كما تظل الثانية صادقة . على ذلك فإن النتيجة تكون كاذبة مما يعني أن هناك احتمالاً في أن تصدق المقدمات وتكذب النتيجة وهذا بالضبط ما يعنيه الحكم بعدم سلامة هذا البرهان .

ولكي تتضح الصورة قارن هذا البرهان بالبرهان السليم التالي :

إذا أمطرت السماء ابتلت الأرض
السماء أمطرت
لابد وأن الأرض قد ابتلت

هنا تجد احتمال صدق المقدمات وكذب النتيجة غير وارد في كل القيم الصدقية سالفة الذكر . فالنتيجة لا تكذب في هذا السياق إلا في الاحتمالين الثالث والرابع ، غير أن المقدمات في هاتين الحالتين سوف تعتبران باطلتين . الاحتمال الثالث يقرر فحسب بطلان المقدمة الثانية ، والاحتمال الرابع لا يقتصر على ذلك بل يقرر أيضاً بطلان النتيجة .

خلاصة القول هي أن المنطق — لقدرته على فضح الخلط بين معنى ما يقال وما قد يفهم مما يقال — يستطيع أن ينجز عدة مهام يحتاجها البشر في مجالات متعددة أذكر منها :

1 — مجال علوم الدلالة :

2 — مجال سرد الشواهد على مصداقية الفروض العلمية .

3 — مجال الكشف عن الحيل البلاغية .

4 — مجال نقد ما يطرح من آراء مهما كانت طبيعة جدلها .

ولهذا السبب ، فإن الجهل به يعرض المرء إلى عدة مخاطر أذكر منها :

1 — عدم فهم ما يقال .

2 — الحيل البلاغية بكافة أنواعها .

3 — ارتكاب الأغاليط المنطقية .

4 — عدم القدرة على تبين مواطن ضعف ما ينتقد من وجهات النظر .

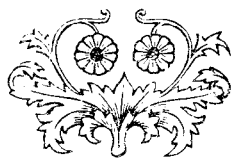

تلوّث الهواء الجوّي

د. عاطف عليان
كلية العلوم — جامعة قاريونس

لقد إزداد الإهتمام في السنوات الأخيرة بتحديد مكونات الأتربة الجوية من العناصر والمواد السامة والتي تدخل إلى الهواء الذي نستنشقه كنتيجة لإحتراق الوقود في الصناعات المختلفة ونواحي الأنشطة اليومية الأخرى التي تصاحب حياة الإنسان في العصر الحديث مثل عادم السيارات ورصف الشوارع وأعمال الورش إلى جانب استخدام المبيدات الحشرية وهناك تهديد لصحة الإنسان نتيجة إستنشاق الهواء عندما يحتوي على جسيمات الأتربة التي تحتوي بدورها على العناصر والمواد السامة خاصة عندما تكون تلك الجسيمات ذات قطر أقل من الميكرومتر لذا فقد أصبح تلوث تلك الجسيمات في الهواء المحيط بنا مشكلة تهدد الصحة العامة ويجب تحديد أخطار تلوث الهواء قبل وضع القوانين التي تمنع أو تقلل ذلك التلوث والتي تحمي البيئة وبالتالي صحة الإنسان في الوقت الحاضر وفي المستقبل[1] .

ويمكن تحديد المكونات المعدنية في الجو المحيط بنا باستخدام طرق عديدة منها طرق التحليل الكيميائي العادية وطرق القياس الضوئي الإنبعاثي والإمتصاص وطريقة فلورة الأشعة السينية وكذلك طرق التحليل التنشيطي بالنيترونات والمعجلات وفي الحقيقة فإن تحليل عدد كبير من العينات في دراسات تلوث الأتربة الجوية يتطلب إستخدام الطرق الحديثة وخاصة طريقة التحليل التنشيطي بالنيترونات ولو أن إستخدامها يتطلب مفاعل ذري بحثي ، وهو متوفر في بعض البلاد العربية ويمكن إرسال العينات المراد

تحليلها إلى المفاعل لتعريضها للنيترونات التي تحول العناصر الموجودة بها إلى نظائر مشعة تنبعث منها الأشعة الجامية والتي يمكن من قياسها تحديد العناصر كيفيا وكميا في تلك العينات وذلك باستخدام أجهزة المطياف الجامي وهي أجهزة متطورة تحتوي على كمبيوتر يساعد على الحصول على النتائج خلال فترة وجيزة من الزمان[2] .

إن أخطر طريق لوصول العناصر السامة التي كثيراً ما تؤدي إلى الإصابة بمرض السرطان هو طريقة الإستنشاق أثناء التنفس حيث تسهل الشعب الرئوية من تبادل غازي الأكسوجين وثاني أكسيد الكربون وأثناء ذلك يتم تبادل الغازات السامة بين الهواء المستنشق والدم أما العناصر السامة الموجودة في جسيمات الأتربة الجوية والتي تصل إلى تلك المنطقة من الرئة فيحدث لها أيضاً تبادل سريع بين الهواء والدم حيث تذوب في الأخير وتصل منه إلى بقية أجزاء الجسم . ويعتمد تبادل العناصر السامة الموجودة في جسيمات الأتربة على حجم هذه الجسيمات وكثافتها وفي الواقع يتم التخلص من الجسيمات ذات الحجم الأكبر في الجزء الأعلى من القصبة الهوائية قبل الوصول إلى الشعب الرئوية وكثيراً ما يتم التخلص من الجسيمات الكبيرة بعد مرورها من الأنف مباشرة بواسطة القصبة الهوائية حيث يتم إعادة طرد الجسيمات إلى خارج الجسم خلال أزمنة متفاوتة حسب حجم وكثافة جسيمات الأتربة الجوية لذا فإن أخذ العناصر السامة من جسيمات الأتربة الجوية يعتمد إعتماداً كبيراً على حجم تلك الجسيمات وكثافتها وكذلك على قابلية ذوبان العناصر الموجودة في الجسيمات وعلى معدل استنشاق الأتربة وسعة منطقة الترسيب بالرئة ومعدل التخلص من الجسيمات المتواجدة في القصبة الهوائية وفي الحقيقة فإن الجسيمات ذات القطر الأقل من عشر ميكرومتر هي الأصعب في الفصل من الهواء عن طريق الترشيح عند أخذ عينات جسيمات الأتربة للتحليل الكيميائي وللأسف فإن دراسات كثيرة قد أهملت تلك الجسيمات أو شملتها فقط إلى حد غير كاف .

يعتبر الهواء جزءاً من الغلاف الجوي وهو أساس لكل نواحي الحياة للإنسان وبقية المخلوقات الحية على الأرض وهو بذلك يعتبر أهم مكون بيئي حولنا لأن جسم الإنسان يمكن أن يتحمل الجوع بلا طعام لمدة عدة أسابيع والعطش لعدة أيام ولكنه لا يتحمل وقف التنفس أكثر من دقائق معدودة ولا يعتبر الهواء غازاً متجانساً ولكنه خليط من

الغازات والسوائل والمواد الصلبة يسمى بالأيروسول وتعتبر المكونات الغازية وسطاً تنتشر به جسيمات من السوائل والمواد الصلبة وتسمى السوائل والمواد الصلبة بمادة جسيمات الهواء أو بالجسيمات المحمولة بالهواء أو الأتربة الجوية بصرف النظر عن مصدرها ويأتي معظم الأتربة الجوية من مصادر طبيعية مثل جسيمات الصخور والتربة والمواد المتسربة من البراكين ومن النباتات مثل حبوب اللقاح ويتم إنتقال الأتربة هذه بواسطة الرياح وتيارات الحمل وكما ذكرنا فإن هناك أتربة يسببها النشاط الإنساني ولكن كميتها أقل بكثير من الأتربة ذات المصادر الطبيعية .

ولقد كان العالم « فريند » هو أول من إستخدم التحليل التنشيطي بالنيترونات عام 1961 لتحديد مستوى العناصر السامة بجسيمات الأتربة الجوية والتي تم أخذ عيناتها بواسطة برنامج متكامل لتجميع العينات من الأجواء العالية بعد ذلك كان هناك اهتمام بصفة خاصة بتحليل الهالوجينات في الهواء الجوي حيث وجدت علاقة بين محتوى الهالوجينات المختلفة (الكلور والبروم واليود) في جو الولايات المتحدة وقد عزى زيادة كمية البروم في الجو من سنة 1963 حتى سنة 1965 إلى زيادة عادم المركبات كما أمكن ربط زيادة الهالوجينات والرصاص باحتراق الجازولين المحتوى على مادة هاليد الرصاص حيث وجد أن الزيادة توازي الإرتفاع في إستهلاك تلك المادة . ومن الجدير بالذكر أن المادة تلك تضاف إلى الجازولين بهدف حماية المحرك وخفض صوته . كذلك فإن هناك دراسات للربط بين وجود عناصر معينة في جسيمات الأتربة الجوية وسرعة الرياح وإتجاهاتها .

ويمكن تعيين مصادر تلوث الهواء بالعناصر السامة عن طريق تحليل عدد من العينات ثم رسم خرائط توصل بها النقاط التي لها نفس المحتوى من العناصر المختلفة كما يمكن تحديد محتوى الأتربة من العناصر المختلفة عن طريق تحليل عدد قليل من العناصر فيما ينبعث في مساحة معينة خلال أزمنة متفاوتة .

وفي الواقع فإن نصيب الدول الأكثر تقدماً صناعياً من الدراسات في هذا المجال كان أغزر بكثير منها للدول الأخرى حيث تأتي معظم الدراسات من الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان وكندا وقد قام فريق من الباحثين في مجال تلوث المياه والهواء بدراسة مكونات الأتربة الجوية بمدينة بنغازي في العام 1982 فقاموا بأخذ عينات من

الأتربة الجوية من مصادر مختلفة بمدينة بنغازي وأجري عليها تحليلاً شاملاً بواسطة التنشيط بالنيترونات في المفاعل الذري[3] وقد أمكن ربط مستوى العناصر السامة المختلفة بعملية الإنشاءات الواسعة بالمدينة وحركة المركبات والطائرات كما أجريت مقارنة بين مستوى العناصر المختلفة في هواء مدينة بنغازي ومدينة يابانية وأخرى ألمانية غربية وثالثة تشيكوسلفاكية وقد كان ذلك عن العام الميلادي 1982 كما ذكرنا فهل تغيرت الصورة الآن ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب إجراء دراسة مماثلة جديدة على أتربة من مدينة بنغازي تجمع عيناتها مرة أخرى .

أما أحدث الدراسات المستفيضة في هذا المجال فقد نشرت من ألمانيا الغربية عام 1986[4] حيث تم تعيين 54 عنصر في هواء مدينة أُلم الألمانية الغربية وقد أخذت تلك المدينة كمثل لمدينة صناعية من الحجم المتوسط في ألمانيا الغربية وقد قارن المؤلفون مستوى الزرنيخ والبروم والكادميوم والكوبالت والكروم والنحاس والحديد والمنجنيز والنيكل والرصاص والأنتيمون في هواء تلك المدينة بمستوى هواء القطب الجنوبي حيث أخذ الأخير كمرجع لهواء ذي أقصى حد من النقاوة كما تمت المقارنة بمدن أخرى ذات تلوث بيئي منخفض وأخرى متوسطة الحجم والتلوث البيئة وثالثة كبيرة وصناعية مثل مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة وتورونتو بكندا وهامبورج وميونخ بألمانيا الغربية وقد لوحظ مثلاً أن مستوى البروم والنحاس والرصاص في هواء مدينة أُلم مثل المستوى في المدن متوسطة الحجم ولكنه أقل بكثير منه في مدينتي هامبورج وميونخ وقد تم تفسير ذلك على أنه نتيجة الحركة الكثيفة للمرور في المدينتين الأخيرتين .

ولا يتسع المجال هنا لوصف الدراسات التي أجريت بواسطة كثير من العلماء على مدن العالم الأخرى ولكن يكتفى بمقارنة محتوى الهواء الجوي من العناصر المختلفة في بعض مدن العالم كما هو في الجدول التالي :

تركيز العناصر في الأتربة الجوية لبعض المدن في العالم كما تم تعيينها بواسطة التحليل التنشيطي بالنيترونات في المفاعل الذري (جزء في المليون أو ميكروجرام/جرام)

(أنظر المرجع من 1 إلى 3)

المكان	بنغازي		كينجستن	كريستشرش	سراي		يوكوهاما	كندا	هاليفاكي	نيويورك*
العنصر	أعلى مستوى	أقل مستوى	متوسط	متوسط	أعلى مستوى	أقل مستوى	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
Ag	-	-	-	-	-	-	3	-	-	-
Al	-	-	50600	41700	-		55000	34400	38100	19500
As	610	210	3.5	-	12	1.3	43	17600	5.9	4.0
Ba	-	-	-	-	-		680	-	-	-
Br	16	-	48	1361	-		350	-	-	50
Ca	95000	4000	50200	9321	2420	1540	63000	10700	4817	32500
Cd	14.7	0.3	-	1.1	-		-	-	0.6	4.6
Ce	42	11	0.8	34	8.6	1.3	33	21	38	21 (81)
Cl	-	-	347	627	570	460	33000	4370	428	509
Co	9.2	2.2	7.6	36	2.7	1.4	30	-	6.7	8.7 (19.4)
Cr	57	20	27	58	28	20	360	-	67	62 (99)
Cs	-	-	-	-	-		4.1	-	-	-
Cu	14.6	0.3	72	258	-		600	2.3	54	171
Eu	-	-	-	-	-		0.79	-	-	-
Fe	25000	8700	33700	58200	8760	1170	48000	37900	32100	32200 (46030)
Hg	-	-	-	-	-		9	285	-	-
I	-	-	-	-	10	4.6	-	27.3	-	-
K	-	-	12700	12500	1510	1120	9700	12600	13500	6128 (23090)
La	32	12	11.8	12.7	-		17	274	16.4	6.9 (51)
Mg	-	-	6167	2257	2730	460	5000	17400	6703	9804
Mn	706	144	411	399	78	4.37	1300	1100	474	516
Na	-	-	24500	17500	5270	1790	5000	8190	10000	6103 (6255)
Ni	250	0.6	-	-	437	76	250	-	-	-
Pb	270	58	909	10700	220	165	-	-	674	2213
Rb	40	16	-	-	9.5	0.5	45	-	-	-
Sb	-	-	1.7	3.9	3.4	1.6	44	104	1.9	3.6
Sc	6.3	2.9	5.8	4.0	3.4	1.6	8.5	7.44	5.3	4.0 (17.3)
Se	-	-	-	-	-		2	-	-	-
Sm	1.67		1.3	1.6	-		3.6	5.69	2.2	1.5 (8)
Sr	7000	800	-	-	52	4.9	-	-	-	-
Th	11	3	1.6	4.5	-		6.2	-	3.8	2.4 (11.9)
Ti	-	-	3329	1854	1040	158	5800	3300	2811	2210
U	22	3	-	-	-		-	-	-	-
V	136	15	129	41	-		-	97.6	206	60
Zn	568	24	939	365	280	210	3800	570	315	95 (161)
Zr	-	-	-	-	25	2.5	-	-	-	-

المراجع

1 — A. Alian and B. Sansoni. A Review on Activation Analysis of Air Particulate Matter. J.Radioanal. Nucl. Chem. 89, 191-275, 1985 .
2 — A.Alian and B. Sansoni. Activation Analysis of Air Particulate Matter, Juel-Spez- 475, Novamber 1988, ISSN0343-7639 .
3 — A.El Hossadi, A.Alian, S.S. Ali, R. Farooq, A.Hamid. T. Majèd, J.Radioanal. Nucl. Chem., 81, 359, 1984 .
4 — V. Krivan, K.P.Egger, Fresenius Z. Anal. Chem. 325, 41, 1986 .

آرنولد توينبي والتفسير الحضاري للتاريخ

د. ميلاد المقرحي

تعتبر نظرية أرنولد توينبي ، المؤرخ البريطاني المعروف (1889 — 1977) من أبرز وأهم نظريات فلسفة أو تفسير التاريخ . وقد حرص توينبي على أن يكون مؤرخاً أكثر منه فيلسوفاً ، كما أنه ليس مؤرخاً عادياً ، فقد قام بدراسة حضارات العالم كله القديمة والحديثة طوال نصف قرن تقريباً في خصوبة وعمق وموضوعية . وقد تميز كتابه دراسة للتاريخ (أو بحث في التاريخ) بثقافة بعيدة المدى واسعة الأفق إلى حد لا يكاد يصدق . كما كان توينبي ، أو هكذا يبدو لي على الأقل ، موضوعياً في تقييمه لجميع حضارات العالم دون تفضيل للحضارة الأوربية التي ينتمي هو نفسه إليها . ويرى توينبي ، وهو على حق ، أن دراسة المشاكل البشرية من خلال تاريخ الحضارات السابقة هي مهمة المؤرخ الحقة . وهذا هو السبيل الوحيد ، كما يرى توينبي لانقاد دراسة التاريخ مما عليه أو فيه من تفاهة وسخف وفقدان حياة وحيوية ، إضافة إلى ذلك فإن هذه المنهجية تساعدنا على أن ندرك أن الأحداث التاريخية التي تكوّن التاريخ هي في الواقع ، أجزاء من عمليات أوسع وأشمل .

وقد هدف توينبي إلى النظر في تاريخ العصر الحاضر وإمكاناته على ضوء تاريخ كل حضارة بشرية عرفها تاريخ الإنسان ، ومن أجل ذلك قام توينبي بقلب الأحكام السائدة في التفكير التاريخي رأساً على عقب . إن دراسة توينبي للتاريخ هي محاولة جادة للنظر في التاريخ باعتباره مجموعة حية موحدة من الأحوال والظروف والتطورات والأعمال ، وللنظر في سجل الأمور والأحوال والشؤون الإنسانية على ضوء قرائنها

بحيث تظهر حيويتها الأساسية وترابطها ببعضها . وينتقد توينبي ما أستقر في عرف مؤرخي الغرب من تقسيم ثلاثي للتاريخ تاريخ قديم ، تاريخ وسيط ، تاريخ حديث فالتقسيم الثلاثي أو الرباعي — إذا أضفنا التاريخ المعاصر — والتقويم الميلادي ، لا يعنيان شيئاً لشعوب الحضارات الأخرى كاليابان والصين والهند .

ويرى توينبي أن أحداث ووقائع التاريخ يجب أن توضع في « مجال للدراسة التاريخية يمكن فهمه » حتى نستطيع أن نرى هذه الدراسة في ترابطها كله . فلا يستطيع المؤرخ ، مثلاً ، فهم التاريخ الاقتصادي لمجتمع ما إذا لم ينظر إليه في ضوء جميع النواحي الأخرى لحياة ذلك المجتمع — سياسية وثقافية ودينية . كما أنه لا يستطيع فهم تاريخ أي أمة طالما أنه يقتصر على دراسة الأحداث والوقائع التاريخية التي تقع أو وقعت ضمن حدودها الجغرافية السياسية الرسمية . مثلاً ليس بإمكان المؤرخ فهم التاريخ البريطاني إلا ضمن مجال التاريخ الأوربي . لأن الأحداث التاريخية الرئيسية في التاريخ البريطاني : مثل مجيء المسيحية والإقطاع وتنظيم الدولة القومية والإصلاح الديني والثورة الصناعية كلها كانت أيضاً أجزاء في تاريخ جماعات أوروبية أخرى وحينما نتوصل إلى ماهية الحدود الجغرافية لهذا المجتمع الأكبر ، ومدى قدمها في الزمن ، نكون بالتالي قد توصلنا أيضاً إلى مجال الدراسة التاريخية الممكن فهمه الذي يقع ضمنه التاريخ البريطاني . إن تاريخ بريطانيا ، إذاً ، جزء لا يتجزأ من تاريخ أوربا وتاريخ الحضارة المسيحية الغربية ، تماماً كتاريخ ليبيا الذي هو جزء لا يتجزأ من تاريخ الوطن العربي وتاريخ الحضارة العربية الإسلامية . وهكذا فإن توينبي قد هدف إلى أن البحث عن القرينة تضفي على التاريخ معنى وتعطية مجال الدراسة التاريخية الذي يمكن فهمه الذي تقع فيه أحداث التاريخ فعلاً ، ويقرر توينبي أن هذه المجالات التي يمكن فهمها هي الحضارات .

وقد قام توينبي بدراسة مقارنة المجتمعات والحضارات . والسؤال المهم والأول والأساسي في نظره هو : كيف ولماذا نشأت الحضارات ؟ وكيف ولماذا تتقدم الحضارات ؟ وكيف ولماذا تنهار الحضارات ؟ وما الذي يفسر نشوء الحضارات ؟ وما هي الأنماط ، إن كان هناك ثمة أنماط ، التي ينطبق عليها نمو الحضارات وإنهيارها ؟ هل لها من هدف ؟ ومن أجل الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة قام توينبي بمهمة دراسة إحدى وعشرين حضارة دراسة مقارنة . وقد أستعرض توينبي مجرى كل

حضارة إنسانية دّونها التاريخ ، والنتيجة التي توصل إليها بعد طول النظر وعمق الدراسة هي أن ثمة نمطاً متكرراً ، ومجموعة من القوانين تتحكم في قيام الحضارات البشرية وإنهيارها . ويرى توينبي إن هذا النمط خلقي وإن التاريخ يروي قصة فيها مكان لكل شيء وكل شيء فيها يوضع في مكانه كما يقرر أن التاريخ مسرح لمحنة الإنسان وتحوله ، أو محطة في طريق سيره نحو « القداسة » ويزعم أنه قد توصل إلى هذا الاستنتاج بعد دراسة موضوعية ودون أي التزام سابق وهو يقدم أو قدم كتابه الذي يتكون من 12 جزاء دليلاً على صحة آرائه .

ومن ناحية أخرى لا يوافق توينبي على وجهة النظر التي تقول بعالمية أو وحدة الحضارة ، ويؤكد أن القول بوحدة الحضارة قد أتخذ ذريعة لاعتبار الحضارات مقدمات للحضارة الغربية الأوروبية . فالحضارة الغربية ليست هي الحضارة الوحيدة ولا النموذج الوحيد . وفي الوقت ذاته ينفي توينبي فكرة أن مصر القديمة هي المصدر الوحيد الذي تفرعت منه جميع الحضارات التاريخية المعرُفة ويرى أن الحضارة المصرية القديمة ليست سوى إحدى الحضارات القديمة فهناك حضارات جنوب شرق آسيا والحضارة الصينية والحضارة الهندية وحضارات الشرق الأقصى في فيتنام وكوريا واليابان ... إلخ .

وتعد نظرية التحدي والاستجابة من أهم النظريات التي تفسر نشوء الحضارات وإنهيارها . والرأي العادي الذي يقول أن الحضارة هي نتاج ظروف ملائمة — تربة خصبة ومناخ معتدل ووجود طرق مائية قريبة التناول ووسائل دفاع طبيعية ضد الاجتياح أو الغزو الخارجي — هو رأي خاطىء تماماً في نظر أرنولد توينبي . إنه بدلاً من ذلك يفسر نشأة وارتقاء الحضارات بالاستجابة إلى تحد معين فالمعروف ، مثلاً ، أن أحوال البيئة الجغرافية في حوض النهر الأصفر في الصين حيث نشأت الحضارة الصينية كانت حافزاً على الكفاح . فقد ظل الصينيون الأوائل قروناً طويلة يكافحون الغابات والأدغال والوحوش والفيضانات والحشرات والجفاف وأملاح التربة والصقيع حتى استطاعوا في نهاية المطاف أن يحولوا مساحات شاسعة وموحشة من الأرض إلى حقول مثمرة وخصبة وخضراء . وهذا مثال واحد فقط . على كل حال إن توينبي يركز على نظرية التحدي والاستجابة ويرى أنه ليس صحيحاً أن البيئة السهلة هي التي تنبثق منها الحضارة ، ويعتقد أن الظروف الصعبة لا السهلة هي التي تدفع الإنسان

إلى التحضر والشدائد والأزمات هي التي تستثير الهمم . وتاريخ البشرية كله في نظر توينبي هو سلسلة طويلة من التحدي والاستجابة وأن شرارة الإبداع لا تشتعل إلا بفعل تحدٍّ واستجابة .

إن توينبي ، إذاً ، يفسر حركة التاريخ على أساس قانون واحد وهو قانون التحدي والإستجابة . ويؤكد أن الحضارات بشكل عام تواجه تحدياً خارجياً أو داخلياً أو الأثنين معاً ، وأن مصير وجود حضارة ما يتحدد بهذا التحدي ، وأن الاستجابة لهذا التحدي تكون عادة أم سلبية أو إيجابية ، الاستجابة السلبية تعني عدم الاستجابة بالمقاومة وبالتالي الفشل والإنهيار ، والاستجابة الإيجابية تعني الانتصار وبالتالي النجاح والاستمرار في الحياة . مثلاً في التاريخ القديم أدى الضغط المتواصل من قبائل النوبة في الجنوب والقبائل الليبية من الغرب بين الألف الرابعة والثانية ق . م إلى نشأة الحضارة المصرية واستمرارها ويقابل التحدي باستجابة ناجحة ، إذا حدث في حضارة في مرحلة النمو ، وتمض الاستجابة الناجحة قدُماً ، فتولد تحدياً آخر مختلفاً يلاقي من جديد تحدياً ناجحاً . وتستمر هذه العملية إلى أن يظهر تحدي تفشل الحضارة في مجابهته ، ويعتبر ذلك ، لاشك ، حدثاً قاسياً يعني توقف التقدم وينذر بالإنهيار . وخلاصة القول أن توينبي يفسر ارتقاء الحضارات بالاستجابة لتحد معين مثل السيطرة على البيئة المادية عن طريق تحسينات في الأسلوب التقني المادي والسيطرة على البيئة البشرية التي تتخذ عادة شكل غزو الشعوب المجاورة . ولكن ما الذي يسبب توقف حضارة ما ولماذا تتحطم الحضارات وتنهار وتموت ؟ يرى توينبي أن الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن أساساً في الطريقة التي تسير بموجبها عملية التحدي والاستجابة . فالأفراد المبدعون هم الذين يستجيبون دائماً للتحدي إستجابة ناجحة ولكن في كل مجتمع يوجد تيار رجعي يقاوم جهد المبدعين وهذا هو المصدر الأصلي لإنهيار الحضارات ، أي أنه في سير الحضارة يوجد تيار رجعي هدام دائم الحركة وهكذا فإن الحضارات لا تنهار بسبب الغزو الخارجي وإنما بسبب الجراح التي تسببها لنفسها . تلك هي أهم آراء توينبي في التاريخ وفي قضية تفسير التاريخ ، وهي آراء يدعمها بثروة غزيرة من التفسيرات والأمثلة من أحداث وتطورات تاريخ العالم كله .

وليس من شك في أن الفكرة النهائية التي تقوم عليها آراء توينبي في التاريخ تكمن

في أنه يرى أن الحضارات السليمة إنما هي شيء متكامل فليس ثمة شيء يحدث بالمصادفة أولا يخدم غاية ، بل كل شيء يتسق مع سائر الأشياء الأخرى ، ويعمل على وحدة الكل . وهذا هو الاختيار النهائي في فلسفة توينبي التاريخية . وليس من شك أن في هذه النظرية بعض الجواذب التي لا تخفى على أحد . فمن المعروف أن القضايا المفردة هي أجزاء من كل أكبر ومع ذلك فإنه من الصعب ، حتى في هذه الحالة ، أن نعرف كيف نطبق إقتراح أرنولد توينبي بخصوص دراسة الكل قبل دراسة الأجزاء فهو يرى أنه قبل أن يبدأ المؤرخ في دراسة الأجزاء يتحتم عليه أن يركز الانتباه على الكل ، لأن هذا الكل هو مجال للدراسة يمكن فهمه بذاته ويبدو أن توينبي راض عن هذه المنجية وعين الرضا عن كل عيب كليله .

ويفسر توينبي جميع الشواهد التاريخية التي يوردها لدعم نظريته وآرائه في التاريخ تفسيراً محصوراً في حدود وجهة نظره الأساسية التي تقول بضرورة وأهمية البحث عن « مجال للدراسة التاريخية يمكن فهمه » وتبدأ هذه الفكرة بافتراض مقبول تماماً . فالأحداث التاريخية تتخذ في أنظمة ، مثلاً بينما يصح أن الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882 كان ظاهرة من ظواهر التوسع الاستعماري الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ككل ، فإن السبيل الوحيد أمام المؤرخين لدراسة هذه الظاهرة يكمن في تحليل ودراسة ظاهرة الاستعمار بشكل عام . وإذا عرفنا ، مثلاً ، شيئاً عن تاريخ الاستعمار الأوربي يتضح لنا ، أنه نتيجة للحرب العالمية الثانية (1939 — 1945) فقدت اقتصاديات أوربا واحدة من أهم دعاماتها الرئيسية ، وعلى هذا الأساس يستطيع المؤرخ أن يفهم قضايا أوربا الاقتصادية المعاصرة فهماً صحيحاً . وإذا توفرت لدينا معلومات كافية عن تاريخ الاستعمار في شرق آسيا مثلاً كان من السهل أن نفهم كيف ولماذا قامت الثورة الصينية الكبرى سنة 1949 .

وهكذا ، في نظر توينبي ، تكون مهمة المؤرخ هي أن يضع الأحداث التاريخية في « مجال للدراسة يمكن فهمه » . ولكن كيف يستطيع المؤرخ أن يقول شيئاً بالمرة عن الكل إلا بعد أن يقوم بدراسة الأجزاء ؟ لأن انتظام أحداث التاريخ في أنظمة لا يعني انتظامها جميعاً في نظام واحد شامل . كيف ، إذاً ، يعين توينبي نفسه المجالات « المطلقة » للدراسة التاريخية . إن كيفية كتابة التاريخ التي يقترحها توينبي تتطلب

أسلوباً لا يستطيع أحد أن يطبقه و لم يستطع حتى توينبي نفسه أن يقوم بذلك .

إضافة إلى ذلك توجد بعض الثغرات الأخرى في آراء ونظرية توينبي ، منها أن توينبي قد جنح بنظريته إلى وجهة نظر العصور الوسطى في التاريخ إلى الحد الذي جعله يسلم بوجود قانون يفسر نشأة الأمم والحضارات وإنهيارها لقد حاول توينبي ، مثلاً ، ربط العوامل الطبيعية والبشرية بالمشيئة الإلهية وفي هذا ، لاشك الكثير من التكلف والتصنع ويوحي بعدم الإنسجام بين المقدمات والنتائج . ومن أبرز ما وجه إلى نظرية توينبي من انتقادات أنه قد حصر نشأة الحضارات وتقدمها في نطاق نشأة الأديان . صحيح أن كتاب **دراسة للتاريخ** يروي قصة إحدى وعشرين حضارة منفصلة إلا أنه في نفس الوقت محاولة لإيضاح أن قصة كل حضارة من هذه الحضارات لها الشكل ذاته . ومن الواضح أن توينبي كان يبحث عن قوانين تخطط للعملية التاريخية إتجاهاً متزمتاً يتحتم عليها أن تسير فيه ، أي إتجاهاً يسيطر على ما يحدث في أو لكل جزء من أجزاء العملية التاريخية . إن ذلك لاشك هو حلم فلاسفة التاريخ القديم إلا أنه يبقى مجرد حلم .

إن عدداً كبيراً من مؤرخي العصر الحالي يشكون في صحة الأمور والقضايا والآراء التي يتبناها توينبي ، إلا أن ذلك ، ومن ناحية أخرى ، يعطي مثالاً واضحاً على عداء الأكاديمية الجامدة الرتيبة لأي عمل يتسم بالخيال المبدع الذي يتجاوز حدود عالم « الحقيقة » التي يريد الأكاديميون الإلتزام بحدودها . وفي وسعنا أن نؤكد أن توينبي قد أراد أن يعيد ترسيخ تقليد التاريخ العام كما أنه أراد أن يعيد علم التاريخ ، إلى حقل الدراسات الإنسانية . إن جرائم البشر وحماقاتهم ... ، الكثيرة هي التي ألهمت توينبي تأليف كتابه : دراسة للتاريخ ومن الجلي أن توينبي يعادي فكرة الإلحاح على التفاصيل الدقيقة وما التاريخ عنده إلا « محاولة الروح من أجل قهر المادة » ويبدأ كتابه وينتهي بالمفاهيم الأخلاقية ، مع ملاحظة أن معتقدات توينبي هي التي دفعت بمؤرخي الأكاديمية إلى كراهيته فآراء توينبي في التاريخ وفي تفسير التاريخ تعتمد أساساً على أمرين هما خياله وقابليته كمؤرخ . إنه لا ينظر إلى التاريخ كعلم وإنما كنوع من أنواع التربية الروحية . ويصر توينبي على أن المؤرخ يجب أن يكون مستقلاً ويرى أن كل تفكير جدي وعميق هو محاولة جادة وشاقة من أجل الاحتفاظ بالاستقلال .

ولعل الانتقاد الرئيسي الذي تعرضت له نظرية توينبي كفلسفة للتاريخ يكمن في أنها لم تأت عن فلسفة شاملة ، لها نظرة تامة للعالم والإنسان فيه ، كالفلسفة الماركسية أو الفلسفات الدينية السابقة لها ومع ذلك فإن نظرية التحدي والإستجابة تبدو اليوم أبرز النظريات الحديثة وأكثرها ضجيجاً . وهذه النظرية هي أساساً نظرية جدلية . وفي عرضه للتاريخ خلال نظريته كان توينبي أكثر مراعاة لنزعات الإنسان الغيبية حيث نجده يعطي إهتماماً ملحوظاً للأديان وميزات الشعوب وإختلاف وجهات النظر بين أمة وأخرى في التاريخ . وبهذا المنهج يعتمد توينبي كثيراً على الغيبيات ، حتى أن يصرح في مواضع كثيرة بأن الدين هو القمة التي تبلغها الحضارة وبذلك يتطرف أحياناً إلى درجة تفقد معها نظريته الوحدة الشمولية وتظهر لديه رغبة في إيراد شواهد وأدلة وبراهين لتأييد فكرة قد تبدو غير ضرورية لنظريته . ومن هنا جاء عداء الأكاديمية لتوينبي الذين لخصوا الموقف بقولهم : إذا كنت تريد أن تتحدث عن التاريخ فيجب عليك أن تتحدث عن التاريخ لا عن الدين .

وما من شك في أن التاريخ يشمل أشياء من نوع الاقتحامات والمصادفات والمغامرات والطوارىء وهذا يعني أن القول بأن التاريخ يتبع إتجاهاً خطط له سلفاً يجعل كتابة التاريخ نوعاً من التنجيم وهناك تعددية التاريخ واحتمالاته الكثيرة إلا أن فلسفة توينبي التاريخية هي رد فعل ضد التعددية . ومجمل القول أن فلسفة توينبي التاريخية ترتكز على ثلاثة أفكار رئيسية وهي فكرة التحدي والاستجابة وفكرة مجال للدراسة التاريخية يمكن فهمه وفكرة أن الحضارة يجب أن تكون كلا متناسقاً . ومن المهم أن ننبه هنا إلى أن هذه الانتقادات ، وإن كانت انتقادات علمية وموضوعية لا تقلل من أهمية دراسة التاريخ عند توينبي (ولا من أهمية نظريته) لأنها إضافة كبيرة شملت قصة الحضارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحاضر .

على كل حال ليست أحادية التفسير هي التي تصلح لتفسير التاريخ وإنما منهج وتكامل العوامل الذي تبرز أهمية إحداها في عصر دون آخر وفي مجتمع دون آخر . كما أنه ليس سهلاً ، على أية حال ، إتخاذ موقف نهائي وفاصل في قضية تفسير التاريخ . لأن القضية من الشمولية والتعقيد بحيث يصعب حصرها وحلها ، والإحاطة بالمعلومات الضرورية لإيجاد تعليل ينطبق على جميع الأحداث التاريخية بكاملها . ليس من شك

في أن الذين يحاولون ذلك تأتي نظرياتهم ناقصة ... فأحداث التاريخ لا تفسر حسب التعليل الأحدي والتاريخ لا يمكن أن يفسر بعامل واحد مهما كان قوياً ومؤثراً .

يستطيع القارىء ، إذا أراد أن يتابع قضية تفسير التاريخ عند توينبي ، أن يراجع المصادر الآتية :

1 — يوسف الحوراني ، **الإنسان والحضارة** (بيروت : المكتبة العصرية ، 1973) .

2 — منح خوري ، **التاريخ الحضاري عند توينبي** (بيروت : دار العلم للملايين ، 1960) .

3 — أحمد محمود صبحي ، **في فلسفة التاريخ** (بيروت : دار الثقافة ، د . ت) .

4 — عفت الشرقاوي ، **في فلسة الحضارة الإسلامية** (بيروت : دار النهضة العربية ، 1985) .

5 — تشارلز فرنكل ، **أزمة الإنسان الحديث** ترجمة نقولا زيادة (بيروت : دار مكتبة الحياة ، 1959) .

6 — كولن ولسون ، **سقوط الحضارة** ترجمة أنيس زكي حسن (بيروت : منشورات دار الآداب ، 1982) .

7 — أرنولد توينبي ، **مختصر دراسة للتاريخ** ترجمة فؤاد محمد شبل 4 أجزاء القاهرة ، 1964) .

8 — ميلاد المقرحي « آراء ونظريات في تفسير التاريخ » **الزحف الأخضر** الاعداد ، 482, 483, 494 ، (26/19/15 ديسمبر 1988 و13 مارس 1989م) .

9 — أسحاق عبيد « دراسة التاريخ عند أرنولد توينبي » **مجلة كلية الآداب والتربية** جامعة قاريونس . (العدد السابع ، 1975) .

10 — رجب أبو دبوس ، **نحو تفسير اجتماعي للتاريخ** (طرابلس : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر ، 1987) .

11 — Herbert J. Muller, The Uses of The Past (New York: Oxford University Press, 1925) .

12 — Arnold J. Toynbee, A Study of History (London, Oxford University Press 1948) .

الطفولة والحرمان
المفهوم، الخصائص والأسباب

أ. عبد السلام بشير الدوني
عضو هيئة تدريس بوحدة
بحوث علم الاجتماع/كلية التربية
جامعة الفاتح

يعاني بعض الأطفال أنواعاً مختلفة من الحرمان والإضطهاد يكون له انعكاساته على حياة هؤلاء الأطفال وسعادتهم بل ومستقبل حياتهم وحياة مجتمعاتهم وتتعدد مظاهر الحرمان بتعدد العوامل المسببة لها وبإختلاف الحاجات التي لا يتم إشباعها لتحقيق نمو متزن متكامل للطفل ولعل ما شهدته الطفولة في أواسط هذا القرن من شتى مظاهر العسف والحرمان هو ما دعا المجتمع الدولي إلى إصدار ميثاق لحقوق الطفل وجعل للطفولة المحرومة يوماً كما جعل لغيرها من الأطفال .

ولعل المتتبع للبنود المختلفة التي تضمنها الميثاق يلاحظ بعض مظاهر الحرمان التي تعاني منها الطفولة والتي دفعت المجتمع الدولي لوضع حد لها على الأقل من الناحية النظرية . ولقد أشار الميثاق في ديباجته إلى أن هناك واقعاً أليماً في عدد كبير من البلدان يتمثل في أن هناك ملايين الأطفال محكوم عليهم بحياة قصيرة مليئة بالآلام وهم لا يجدون الغذاء اللازم ولا العناية الطبية الكافية ولا التعليم ولا الترفيه وهم لا يتمتعون بحماية شرعية .

إن مجرد صدور هذا الإعلان لحقوق الطفل يعتبر وحده كافياً للتدليل على الشعور العالمي بما تعانيه الطفولة من حرمان وذلك لأنه لو لم يكن هناك حرمان بالمعنى المأساوي والخطير لما كان هناك حاجة لصدور هذا الميثاق في شكل إعلان عالمي وقعت عليه غالبية دول العالم إن لم نقل جميعها حين صدوره .

وقد تأكد من خلال هذا الميثاق أن الجوانب والمظاهر المختلفة للحرمان تبدأ من أبسط مظاهر الحرمان لتصل إلى أشدها تأثيراً وخطورة وقد اعتبر الميثاق إشباع هذه الأشياء بمثابة الإلتزام على الدول والمنظمات الدولية المعنية صاغها في شكل عشرة مبادىء تؤكد حق الطفل في التمتع بحماية خاصة وبالفرص والإمكانيات التي تتيح له أن ينشأ في ظروف صحية سليمة وملائمة تتوفر فيها الحرية والكرامة ، وأن يمنح الطفل إسماً وجنسية منذ ولادته وأن يتوفر له الرعاية الإجتماعية والتعليم والعطف والحنان في ظل أسرته الطبيعية كلما أمكن ذلك وأن تتوفر له الحماية ضد جميع أنواع القسوة والإهمال والإستغلال .

وهناك شواهد أخرى على حرمان الأطفال من الرعاية والعناية اللازمة ومن إستغلالهم في أعمال لا تتناسب وقدراتهم وتؤثر على نموهم بشكل عام منها ما أشار إليه المدير العام لمنظمة العمل الدولية في تقريره لمؤتمر العمل الدولي في دورته التاسعة والستين المنعقدة عام 1983 حيث أوضح هذا التقرير وتحت عنوان « عمل الأطفال » إلى أن الكثير من الأطفال يعملون في ظل ظروف قاسية ويواجهون أقسى أنواع الحرمان من حقوقهم من ذلك مثلاً :

1 — الأطفال الصغار الذين يعملون في منشآت صناعية صغيرة في مهام وأعمال تتضمن معالجة أسلاك ميكروسكوبية رقيقة مما يؤدي في النهاية إلى فقدان البصر أو ضعفه بشكل شديد .

2 — الصبية الرعاة الذين يتم التعاقد معهم من الباطن لملاك المزارع الكبيرة ويعملون لفترات تصل إلى 15 ساعة يومياً وأعلى بكثير من المعدل المقرر لساعات العمل .

3 — الأطفال العاملون تحت سطح الأرض في المناجم .

4 — الأطفال العاملون بالسخرة .

5 — الأطفال الذين يستخدمون كعمال موسميين وبأجور زهيدة في حقول مشبعة

بمبيدات الآفات والحشرات .

6 — الأطفال العاملون في كثير من الورش وفي ظروف عمل سيئة محرومين من التعليم ومن الرعاية والعناية .

7 — الأطفال العاملون كباعة متجولين .

إن هؤلاء كما يشير التقرير هم أطفال يعيشون حياة الراشدين البالغين قبل الأوان ويعملون لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة أو حتى بالسخرة في ظروف من القهر والحرمان يؤثر سلبياً على نموهم في مختلف مظاهره وهم في الغالب بعيدون عن أسرهم ومحرومون في أحيان كثيرة من فرص التعليم والتدريب ولعل هذا هو ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تصدر في عام 1966 أي بعد صدور ميثاق حقوق الطفل العالمي بفترة سبع سنوات عهداً دولياً خاصاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤكدة فيه على ضرورة إتخاذ كافة التدابير لحماية ومساعدة خاصة لكل الأطفال ووجوب حمايتهم من الحرمان والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي ووجوب المعاقبة قانوناً على استخدامهم في أي عمل يؤدي إلى حرمانهم ويكون مفسداً لأخلاقهم أو مضراً بصحتهم أو خطراً على حياتهم أو مؤدياً إلى إعاقة نموهم الطبيعي .

كما يتأكد من خلال العديد من الدرااسات والأبحاث في مجال الطفولة إن حرمان الطفل من إشباع حاجات ومطالب النمو المختلفة يؤثر تأثيراً سلبياً على نموه وعلى ملامح شخصيته . ويكون سبباً مباشراً للكثير من مظاهر الخلل والإغراق الجسمي والنفسي والإجتماعي .

مفهوم الطفل المحروم :

يتصل مفهوم الطفولة المحرومة بتحديد طبيعة وشكل الرعاية التي يتلقاها الطفل ومدى إشباعها لحاجات أو مطالب نموّه . كما ترتبط درجة وأبعاد الحرمان بمستوى المعيشة والوضع الإقتصادي والإجتماعي والسكاني والقانوني للمجتمع .

كما أن مدلول هذا المصطلح يتخذ أبعاداً نسبية ترجع تقديراتها في الغالب إلى عدة إعتبارات مستمدة من الثقافة السائدة ومن أساليب الرعاية والتربية المتبعة ومن السياسة الإجتماعية ومن الأهمية التي تعطى للطفولة بشكل خاص وللإنسان بشكل عام في أي مجتمع .

إن القيمة والأهمية التي يعطيها المجتمع أو الأسرة للطفل ترتبط بأسلوب رعايته ويتحدد في ضوئها حرمانه من عدمه ومن هنا فقد يكون للطفل الذكر قيمة أكبر وأهمية أكثر من الأنثى في مجتمع يعتمد على العمل العضلي للرجال وتتحكم في سلوك أفراده أنماط تقليدية ثقافية تقلل من قيمة الأنثى وتفترض دونيتها ، كذلك قد يكون الطفل غير مرغوب فيه في مجتمع يجعل قلة عدد الأطفال في الأسرة هدفاً إجتماعياً ونمطاً حياتياً للأسرة وذلك حين يجيء هذا الطفل بقدر العدد الأمثل للأطفال في الأسرة . وفي هذا الصدد يقرر الكثير من الباحثين (Pringle 1971 . Dwebi, A 1979 Spoch 1976, Elzabeth, M. 1964) أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة يؤثر على إختياراتها لعدد الأطفال وأن الأسرة في المجتمعات المتحضرة غالباً ما تفضل عدداً قليلاً من الأطفال وأن ما زاد عن العدد المفضل يعتبر في عداد غير المرغوب فيهم Unwanted Children وذلك لزيادة الإعتماد على الآلة وقلة الإعتماد على العنصر البشري في الإنتاج ، وطول فترة إعداد الطفل للحياة مع زيادة أعباء ومسؤوليات رعاية الطفولة في إطار تطور وتنوع حاجات الطفل وأساليب إشباعها وغيرها من الأمور التي تجعل من عدد الأطفال بالأسرة موضوعاً يرتبط بالتكلفة والعائد .

وهكذا نجد أن الحرمان لا يرتبط بحاجات نمو الطفل فقط بل بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع مما جعل تعريف الطفل المحروم أمراً بالغ الصعوبة أو لا يرقى إلى مستوى التعريف الجامع المانع ويمكننا الوقوف على ذلك من خلال استعراض جملة من تعريفات الطفل المحروم .

أولاً : الحرمان لغة يعني المنع أو عدم الحصول على رزق أو خدمة أو هو خسران حق أو ملك أو حاسة .

ثانياً: يقصد بالطفل المحروم على رأي برنيجل (Pringle 1971) «الطفل الذي لأي سبب من الأسباب كاعتلال الصحة أو موت أو إنفصال الأبوين أو عدم الشرعية يكون غير قادر على الحياة في ظل ظروف أسرته الطبيعية أو هو الطفل الذي يعيش مع أسرته ولكنه لا ينال الرعاية الكافية ولا العطف والحنان اللازمين .

ثالثاً : تعرّف إليزابيت ماير (Elzabeth, M, 1964) الطفل المحروم بأنه الطفل الذي

حرم من الرعاية المناسبة لإشباع حاجاته حيث يرتبط الحرمان في نظرها بمفهوم الشمولية التي تتصل معيارياً بنوع الرعاية ودرجات الإشباع وطبيعة العلاقة بين الطفل والقائمين على رعايته .

رابعاً : ونجد في معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية (جامعة الدول العربية 1983) تعريفاً للطفل المحروم بأن الطفل اللقيط أو المتخلى عنه والذي يولد لأب وأم غير معروفين أو لا يرتبطان بعلاقة شرعية فينبذانه للتخلص منه .

ويربط المعجم مفهوم الحرمان بأسلوب الإعالة ويحدد الطفل المعال تبعاً لذلك بأنه الطفل الذي غالباً ما يحتاج إلى مساعدة السلطات العامة كالمعاقين والجانحين والمتخلى عنهم وجميع من لا يستطيع أباؤهم العناية بهم وتربيتهم بشكل عادي أو الذين يغدو أباؤهم خطراً عليهم .

خامساً : وهناك إتجاه في تعريف الطفل المحروم نحو ربطه بفقدان الرعاية الطبيعية على مستوى الأسرة بناءً ووظيفة سواء بتفككها أو بعدم استطاعتها تقديم الرعاية إذ قد يكون الطفل محروماً حتى مع وجود أبويه خاصة إذا كان هذان الأبوان غير قادرين على رعاية أو حتى فهم حاجاته ومتطلبات نموه ومعروف في هذا الخصوص بأن فاقد الشيء لا يعطيه .

سادساً : يركز تعريف آخر للطفل المحروم على تحديد مظاهر الحرمان والحكم على من يعانيها جميعاً أو بعضها بأنه محروم ويحدد هذه المظاهر في الآتي :

1 — رعاية جسمية وغذائية غير مناسبة وقاصرة .
2 — نقص أو غياب الرعاية الصحية للطفل وقاية وعلاجاً .
3 — أساءة معاملة الطفل جسمياً ونفسياً واجتماعياً .
4 — غياب الإشراف والتوجيه من قبل القائمين على رعاية الطفل .
5 — الإهمال الكلي للطفل .
6 — حرمان الطفل من التعليم واللعب والترويح .
7 — حرمان الطفل من علاقات القرب والإلتصاق والإنتماء .

بينما يحدد قانون هيوشن للرفاهة الاجتماعية (Pringle 1971) مظاهر الحرمان في مادته الحادية عشرة في الآتي :

1 — الطفل الذي يعامله أبواه أو من يقومون برعايته بقسوة وفظاظة الأمر الذي يجعلهما أو يجعلهم غير مناسبين لرعايته .

2 — الطفل الذي يكون بدون رعاية وإشراف مناسبين .

3 — الطفل الذي يوجد بصفة غير شرعية وغير مناسبة لدى أفراد أو مؤسسات .

4 — الطفل الذي يوجد مشرداً في الشوارع .

5 — الطفل المعرض لإساءة المعاملة الخلقية والأخلاقية .

ومن هنا يكون المفهوم العام للطفل المحروم مفهوماً يتصف بالخصب والتنوع والتداخل وهو تبعاً لذلك يقودنا إلى صياغة تعريف إجرائي للطفل المحروم يعني ذلك الطفل الذي يرفض أو يهمل من قبل أبويه أو أحدهما أو من قبل الذين يقومون برعايته سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو إعتباريين أو هو ذلك الطفل الذي لا يحصل على إشراف وتوجيه أسري مناسب ولا على الرعاية التي تتطلبها مرحلة نموه . أو هو ذلك الطفل الذي يتعرض لإساءة المعاملة في مظاهرها الجسمية والنفسية والاجتماعية . كما يدخل مفهوم الطفل المحروم في جوانب أكثر تحديداً حيث يتصل بقيام الأطفال بعمليات التسول والسمسرة وتجارة السلع والمواد المحرمة كالمخدرات .

أسباب الحرمان :

تقودنا تعريفات الطفل المحروم إلى سؤال يرتبط بتحديد أسباب حرمان الطفل ولعل من الجدير بالملاحظة عند الإجابة عن هذا السؤال هو أن الوقوف بدقة على كافة العوامل المؤدية للحرمان أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات وذلك لتداخل الأسباب والعوامل المؤدية للحرمان من جانب ولاختلافها من مجتمع إلى آخر ومن مكان لآخر . وإذا كانت بعض أسباب الحرمان تكمن في غياب أو موت أحد الأبوين أو كليهما أو في فشل الأسرة عموماً في تقديم الرعاية اللازمة للطفل فإن هناك مظاهر وأسباباً متعددة للحرمان حتى مع وجود الأبوين الطبيعيين تتصل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبدرجة التحضر ومظاهر التخلف الاجتماعي ، كما أن تتبع هدف الأبوين من إنجاب الأطفال قد يلقي الضوء على الأسباب الخفية الكامنة وراء معاناة الأطفال

لمظاهر مختلفة من الحرمان وذلك لأن عدداً من الآباء والأمهات يريدون أن يرزقوا بأطفال لا من أجل صالح هؤلاء الأطفال بالدرجة الأولى بل من أجل صالحهم هم ، إذ أن عدم الإنجاب غالباً ما يكون سبباً مباشراً للطلاق كما وأن الكثير من المتزوجين الجدد يجدون أنفسهم مدفوعين تحت ضغوط اجتماعية ونفسية لا تقاوم للإنجاب ولبلوغ درجة الرضى التي يطلبها المجتمع من المتزوجين الجدد . وفي هذا السياق تورد (السيكولوجية المبسطة) جملة من الأسباب للراغبين في الإنجاب من بين المتزوجين وحددتها في الآتي :

1 — المرأة المتزوجة التي تخاف أن يتركها زوجها أو ينصرف عنها لهذا تريد طفلاً لتحافظ على استمرارية علاقتها الزوجية .

2 — المرأة التي خاب أملها في زوجها وفي الزواج على وجه العموم وتريد الإنجاب لتحصل على طفل يسليها ويعزيها .

3 — إمرأة كان حافزها اللاواعي للزواج إثبات قدرتها على أداء دور الأنثى في إقامة علاقة تزاوجية وفي إثبات قدرتها كأنثى على الإنجاب .

4 — رجل يشعر بالغيرة على زوجته لطيشها وحبها للهو فيريدها أن تنجب حتى تستقر وتتلهى في رعاية طفلها .

5 — رجل يطلب الأولاد لإمكانية الاستفادة منهم عند العجز والحاجة وليخلد إسمه أو ليكون إمتداد للأنا فيه .

6 — ورجل يطلب الأولاد إثباتاً لرجولته وقدرته كذكر على الإخصاب .

7 — قد يأتي إنجاب الطفل كنتيجة لإشباع الحاجة الجنسية وليس هدفاً في حد ذاته .

وهكذا يمكن القول أن هذه النماذج والعوامل مجتمعة وغيرها ترتبط حقاً بقضية ومفهوم الحرمان وتثير أيضاً عدة تساؤلات تتصل بالتحديد الدقيق لمفهوم وبواعث الحرمان والتي يمكن أن نميز منها ما يلي :

أ — هل يكون الطفل مطلوباً حقاً لذاته ؟

ب — هل الطفل مرغوب لإشباع عاطفة ذاتيه ؟

جـ — هل يرغب الزوج والزوجة في إنجاب طفل لهدف واحد مشترك أم أن لكل منهما هدفه ؟

د — هل تدارس الزوجان إمكانياتهما واستعداداتهما لإنجاب طفل وحددا متطلبات رعايته وقيّما قدرتهما على ذلك أم أن الأمر كله قد كان وليد الصدفة .

هـ — هل يتفق الأبوان على تفضيل جنس معيّن للوليد أم أنهما يختلفان في ذلك ؟

و — هل يتفق الوالدان على العدد الأمثل للأطفال في أسرتهما أم لا ؟

ويتضح من التساؤلات السالفة أن عملية الإنجاب ووظيفة الأبوة والأمومة ليست أمراً سهلاً خاصة في عصرنا هذا وأيضاً فإنه ليس كل ذكر أو أنثى من بني البشر قادر عند البلوغ أن يكون أباً وأمّاً بالمفهوم الطبيعي والاجتماعي لدور الأبوة والأمومة وأن بعض هؤلاء قد يكونون قادرين بيولوجياً فقط على الإنجاب ولكنهم يفقدان كل المقومات الأخرى ليكونوا آباء وأمهات ويبقون قامعين في دائرة « الوالديه » .

هذا من ناحية القدرة والاستعداد للإنجاب والتربية والرعاية أما من ناحية الإعداد والتدريب فإن معظم المجتمعات وخاصة مجتمعات العالم الثالث لا تولي أهمية لموضوع تأهيل وإعداد الشباب والشابات لمسؤوليات الأسرة وحسن رعاية وتربية الأولاد وحمايتهم من مظاهر الحرمان القاسية ، هم قد يهتّمون بتدريب من يريدون الحصول على رخص قيادة أو من يعدّون للعمل والإنتاج ولكنهم لا يفعلون ذلك ولا يشرطونه على المقبلين على الزواج . وهذه كلها أمور لها إنعكاساتها السلبية على طبيعة وواقع حياة الطفل وما يعانيه من حرمان .

المصادر الأجنبية

— Benjamin, S., 1976, Baby and Child Care. New York: Pocket Books.
— Duwebi, A. 1982, The Influence of Mother's Education, Mother's Employment on the Family Size: Implications on Social Planning « Unpublished Thesis » Colorado: University of Northern Colorado .
— Hansan, D., 1976, An Invitation to Critical Sociology, New York: The Free Press.
— Meier, E., 1964, «Child Neglect» In Nathan, C. «eds» Social Work and Social Problems. New York: National Association of Social Workers .
— Pringle, K., 1971, Deprevation and Education. London: Longman .
— Ray, D., Et al. 1971, Society as it Is. New York: The Mc Millan Co .
— Ruch, F., 1970, Psychology and Life, Chicago: Scott, Forsman and Company .

المراجع باللغة العربية

— بنجهام ، الما . 1965 ، تحسين قدرة الأطفال على حل المشكلات . ترجمة أحمد مصطفى . القاهرة : دار النهضة العربية .
— بلانشار ، ف . 1983 ، « عمل الأطفال » تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم لمؤتمر العمل الدولي في الدورة 69 . جنيف ، مكتب العمل الدولي .
— جامعة الدول العربية ، 1981 ، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، تونس .
— دار الآفاق الجديدة ، 1981 ، السيكولوجية المبسطة : سيكولوجية الزواج والأولاد ، بيروت : دار الآفاق .
— عثمان ، ع ، وآخرون ، 1969 ، الرعاية الاجتماعية للمعاقين . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

— الدويبي ، ع ، 1988 ، المدخل لرعاية الطفولة . طرابلس : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان .
— الدويبي ، ع ، 1985 ، الطفولة والتخلف الذهني . طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان .
— الدويبي ، ع ، وآخرون ، 1986 ، دراسات في المشكلات الاجتماعية . طرابلس : مطابع الثورة العربية .
— مهر ، ج . 1963 ، مواجهة الطفل للأزمات . ترجمة محمد خليفة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
— عماد الدين ، م . 1986 ، الأطفال مرآة المجتمع : النمو النفسي والاجتماعي للطفل . سلسلة عالم المعرفة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

الهيكل الاقتصادي للوطن العربي والتنمية الاقتصادية العربية

د. أبو القاسم عمر الطبولي
كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

مقدمة*

بالرغم مما يقال عن أن الوطن العربي غني بالموارد المالية ، إلا أنه يبدو من خلال دراسة بعض المؤشرات أن التنمية الاقتصادية للوطن العربي تمر بأزمة .

وهذه الورقة تبحث بصورة موجزة في دراسة بعض المؤشرات الرئيسية على المستوى القطري ، وعلى مستوى الوطن العربي كوحدة اقتصادية واحدة لمعرفة مدى ضعف أو قوة الهيكل الاقتصادي للوطن العربي .

إن قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قضية شائكة ومعقدة ، ولذلك فإنها تتطلب في كثير من الأحيان التضحية ومشاركة قوى كثيرة في هذه القضية وهي ما تسمى بعملية التنمية . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو ما المقصود بالتنمية ؟

وإذا أجبنا على هذا السؤال بحيث أننا حين نفكر في التنمية فإننا في الواقع لا نقصد

* أتقدم بالشكر للدكتور/ أحمد منيسي عبد الحميد أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد على ملاحظاته القيمة .

النواحي المادية فقط ، أي التقدم في استخدام الآلات والمعدات والأدوات المختلفة ، ولا نقصد أيضاً تلك الأنماط والنماذج الواردة من الخارج دون مراعاة للبيئة الموجودة في ذلك المجتمع .

إن القصد من التنمية هو إشباع حاجات أفراد المجتمع ، والمشاركة الخلاقة من جميع أفراد ذلك المجتمع في استخدام ما لديه من طاقات إنتاجية والإنتفاع بكامل قواه البشرية[1] .

ومن هنا يمكن القول بأن هذا القصد أو التعريف للتنمية لا يركز على أن الهدف الأول للتنمية هو زيادة الدخل القومي فقط ، بل ينظر إلى كثير من الأمور الأخرى التي تكمل هذه الزيادة في الدخل مثل التوزيع العادل للدخل ، وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ، والأستغلال الأمثل للموارد .. إلخ ولقد أوضح كثير من الكتاب هذه الحقيقة وهي أن التنمية لا تعني فقط الدخل المرتفع فمثلاً د . محمد الرميحي يرى بأنه (إذا قلنا أن بلداً ما ينعم سكانه بدخل مرتفع ، فإن هذا يعني المبالغ الإجمالية والتي قد تكون مكدسة في أحد الجوانب ، ولا يعني مستوى الحياة المرغوب المتوازن[2] .

وحينما نقول أن مجتمعاً معيناً يود الخوض في عملية التنمية أو يضع سياسة تنموية ، فإنه بذلك يريد الانتقال من واقع معين إلى واقع آخر . والواقع المعين الذي يريد المجتمع الإنتقال منه هو الذي يسمى واقع التخلف .

ويرى البعض أن واقع التخلف يرتكز على ركيزتين أساسيتين هما :[3]

---

(1) هذا القصد من التنمية مستوحى من تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية بعنوان الشمال ــ الجنوب ــ الكويت 1981 ص 24 .

(2) أنظر د . محمد الرميحي في تقديمه لكتاب د . حازم الببلاوي (نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر ــ سلسلة العربي ــ الكويت 1986 ص 8 .

(3) د . نجيب عيسى ــ نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي معهد الإنماء العربي بيروت 1976 ص 10 .

1 — تبعية الاقتصاد . (أو ما يسمى التبعية الاقتصادية)[4] .
2 — تفكك الاقتصاد .

وما الخصائص الأخرى التي توضع عادة كخصائص للتخلف أو للدول النامية (مثل انخفاض متوسط الدخل الفردي ، معدلات الأمية العالية ، البطالة ... إلخ) ما هي إلا نتائج لهاتين الركيزتين . والتنمية إذن ما هي إلا علاج ركائز التخلف[5] .

ويقتضي ذلك أن تقوم التنمية بتوفير الظروف لقيام اقتصاد متكامل ومستقل . ومن المعروف أن أغلب الدول النامية تعاني من تبعية اقتصادياتها للدول المتقدمة صناعياً من حيث هي منتجة للمواد الأولية ، وتقوم بتصدير هذه المواد الأولية إلى الدول المتقدمة صناعياً مع ما يصاحبها من مخاطر تقلبات الأسعار وتغيرات الطلب التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الدول النامية .

والأقطارالعربية منفردة ينطبق عليها ما ينطبق على الدول النامية لأنها جزء من العالم النامي . فكثير من الأقطار العربية هي منتجة لمواد أولية معدة للتصدير سواء أكانت في صورة نفط خام ، غاز ، أو مواد تعدينية أخرى مثل الفوسفات والحديد ..

ومثل هذا الوضع تنجم عنه مخاطر كثيرة ، إذ أن اقتصاديات مثل هذه الدول تتصف بالضعف والتبعية . وتكون هذه الاقتصاديات في الغالب عرضة للتقلبات في أسعار المواد الأولية والتغيرات في الطلب على هذه المواد مما يؤدي إلى تذبذب اقتصاديات هذه الأقطار وعدم استقرارها ، والنتيجة هي عرقلة وتذبذب معدلات التنمية في هذه الأقطار .

وما أزمة أسعار النفط التي بدأت منذ 1981 ولا زالت أثارها تؤثر على اقتصاديات بعض الأقطار العربية إلا مثل على ذلك .

---

(4) يمكن النظر إلى مفهوم التبعية على أنه درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية المتخلفة ولمزيد من الإيضاح يمكن مراجعة المقالة الجيدة للدكتور محمد أزهر سعيد السماك (قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة « المستقبل العربي — مركز دراسات الوحدة العربية 1986/9 ص 61 — 81 .

(5) نجيب عيسى — نفس المرجع ص 12 .

وكثير من الدراسات بينت أن اقتصاديات الأقطار العربية نتيجة لوضعها هذا تتصف بالتبعية الحادة[6] .

والأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعدى ذلك ، فنتيجة للاعتماد الكبير للأقطار العربية على استخراج وتصدير المواد الخام ، فإنه يبدو أن دور الصناعة التحويلية متدن جداً . ومن المعروف في أدبيات التنمية أن الصناعة التحويلية تعتبر مهمة لأي نمو اقتصادي فعال .

نتيجة لهذا الوضع فإن الهياكل الاقتصادية للأقطار العربية يبدو أنها أصبحت تعاني من خلل كبير . ويتبين لنا هذا الخلل من خلال بعض المؤشرات ، ولعل تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكل قطر من الأقطار العربية خير مؤشر على ذلك .

فمثلاً من خلال الجداول 1 ,2 ,3 التي تبين تكوين الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال السنوات 1980 ,1983 و1984 على الترتيب لكل قطر عربي .

يبدو من تفحص هذه الجداول أنه في معظم الأقطار العربية يساهم قطاع الزراعة بنصيب متدني في الناتج المحلي الإجمالي ، ويساهم قطاع الصناعة التحويلية أيضاً بنسبة متدنية . أما القطاع الغالب في نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فهو قطاع الصناعة الإستخراجية .

وأعلى نسبة مساهمة لقطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت في الصومال 49,5% في سنة 1984 ، أما أقل نسبة مساهمة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت في الكويت حيث بلغت 0,6% فقط .

أما قطاع الصناعة التحويلية فإن أعلى نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي كانت سوريا حيث بلغت في سنة 1984 حوالي 20,1% يليها المغرب حيث بلغت نسبة مساهمته 19,9% .

---

(6) أنظر على سبيل المثال د . محمد أزهر سعيد السماك — المرجع السابق ذكره ص 61 - 81 كذلك محاضرة الشاذلي القليبي (العالم العربي ومشكلات التنمية وعلاقتها بالعالم المتقدم والنامي من نظرة سياسية) شئون عربية - 28 - يونيو 1983 ص 107 — 120 .

أما قطاع الصناعة الإستخراجية فقد كانت نسبة مساهمته كبيرة في كل أقطار الوطن العربي ، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت عالية في الكويت حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للكويت في سنة 1984 حوالي 51,4% بينما أقل نسبة مساهمة لقطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في السودان حيث بلغت 0,1% .

وهذه الأرقام أو المؤشرات لم تتغير كثيراً في السنوات التي سبقت 1984 (أنظر جدول 1 ، جدول 2 ، وجدول 3) .

وتدلنا هذه النسب لتكوين الناتج المحلي الإجمالي على وجود خلل في اقتصاديات الأقطار العربية .

ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة هذه الأرقام لبعض الدول العربية بمثيلاتها في الدول الصناعية . فمثلاً بلغت مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي في السودان في سنة 1984 حوالي 35,3% ، والصناعة الإستخراجية حوالي 5,1% ومساهمة قطاع التوزيع والخدمات بواقع 49,9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1984 وفي تونس ساهم قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي لسنة 1984 بحوالي 15,2% ، وقطاع الصناعة الإستخراجية بواقع 12% وقطاع الصناعة التحويلية 14,1% وقطاع التوزيع والخدمات بواقع 49,8% أما في المغرب فقد ساهم قطاع الزراعة في سنة 1984 بواقع 18% من الناتج المحلي الإجمالي . وساهم قطاع الصناعة الإستخراجية بواقع 4,8% وقطاع الصناعة التحويلية بواقع 20% وقطاع التوزيع والخدمات بواقع 47,7% .

أما في الدول النفطية ففي الجماهيرية الليبية مثلاً ساهم قطاع الزراعة بواقع 2,8% ، من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1984 ، وساهم قطاع الصناعة الإستخراجية بواقع 44% ، وساهم قطاع الصناعة التحويلية بواقع 4,8% وساهم قطاع التوزيع والخدمات بواقع 36,9% .

ويلاحظ هنا أننا أخذنا قطراً واحداً من كل مجموعة من المجموعات الأربع للأقطار

جدول رقم (1)
تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية لسنة 1980
(نسبة مئوية)

القطر	الزراعة	الصناعة الإستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	قطاعات التوزيع والخدمات
الإمارات	0,7	63,5	3,8	1,2	8,8	22,0
السعودية	1,2	62,2	5,0	0,1	11,2	20,3
عمان	2,6	62,7	0,7	0,8	5,7	27,9
قطر	0,5	67,4	3,3	0,2	5,5	23,1
الكويت	0,2	68,6	5,9	0,3	3,0	23,0
ليبيا	1,6	64,7	2,1	0,5	6,1	21,9
البحرين	1,1	32,0	15,5	0,9	9,1	48,4
تونس	16,1	13,9	13,7	1,8	6,8	47,6
الجزائر	7,1	33,9	10,5	1,3	13,9	33,3
سوريا	20,5	11,3	7,2	0,7	7,1	53,2
العراق	4,7	61,1	4,5	0,3	7,2	22,2
مصر	20,6	18,5	12,4	0,8	4,7	43,0
الأردن	7,3	4,5	14,3	1,9	11,0	61,0
لبنان	9,7	0,0	12,8	5,3	3,3	68,9
المغرب	19,3	5,2	20,2	1,7	7,3	46,4
جيبوتي	3,1	—	6,4	3,3	7,3	79,9
السودان	36,3	0,1	6,5	2,1	5,8	49,2
الصومال	43,3	0,5	6,8	0,7	4,6	44,0
موريتانيا	23,4	13,7	6,3	—	7,9	48,7
اليمن الشمالي	32,8	1,4	6,8	0,7	10,0	48,5
اليمن الجنوبي	12,3	0,2	14,5	1,5	9,6	61,9

المصدر : حسبت الأرقام من واقع التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 الصادر عن الجامعة العربية وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ملحق 9/2 ب ص 244 .

جدول رقم (2)
تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية لسنة 1983
(نسبة مئوية)

القطر	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	قطاعات التوزيع والخدمات
الإمارات	1,1	43,5	8,7	1,9	10,6	34,2
السعودية	2,6	39,8	7,2	0,3	13,3	37,3
عمان	3,1	51,1	2,8	1,0	6,8	36,1
قطر	0,9	46,1	6,0	0,5	7,2	39,4
الكويت	0,6	51,4	6,3	0,7	4,5	36,7
ليبيا	2,8	44,1	4,8	1,0	10,4	36,9
البحرين	1,1	19,6	11,8	1,2	9,3	58,0
تونس	15,2	12,0	14,1	1,9	7,0	49,8
الجزائر	6,3	28,0	12,3	1,1	14,9	37,9
سوريا	20,1	8,0	11,7	0,2	6,5	53,5
العراق	9,9	18,8	6,2	0,2	22,8	42,1
مصر	17,9	15,8	14,1	0,7	4,7	46,8
الأردن	6,2	4,3	15,7	2,1	9,3	62,4
لبنان	8,5	0,0	13,0	5,4	3,4	69,6
المغرب	18,0	4,8	19,9	2,1	7,7	47,7
جيبوتي	3,1	0,0	6,4	3,2	7,3	79,9
السودان	35,3	0,1	7,8	2,1	4,9	49,9
الصومال	49,5	0,5	6,1	0,9	3,6	39,4
موريتانيا	29,7	8,4	7,4	0,0	3,4	51,1
اليمن الشمالي	23,8	1,3	9,0	1,4	8,3	56,2
اليمن الجنوبي	11,4	0,2	14,6	1,5	11,9	60,5

المصدر : حسبت هذه النسبة من واقع التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 1985 ملحق رقم 3/2 — ب ص 232 .

جدول رقم (3)
تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية لسنة 1984
(نسبة مئوية)

القطر	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء والغاز	التشييد	قطاعات التوزيع والخدمات
الإمارات	1,1	43,5	8,7	1,9	10,6	34,2
السعودية	2,6	39,8	7,2	0,3	13,3	37,3
عمان	3,1	51,1	2,8	1,0	6,8	36,1
قطر	0,9	46,1	6,0	0,5	7,2	39,4
الكويت	0,6	51,4	6,3	0,7	4,5	36,7
ليبيا	2,8	44,1	4,8	1,0	10,4	36,9
البحرين	1,1	19,6	11,6	1,2	9,1	57,4
تونس	15,2	12,0	14,1	1,9	7,0	49,8
الجزائر	6,3	28,0	12,3	1,1	14,9	37,9
سوريا	20,1	8,0	11,7	0,2	6,5	53,5
العراق	9,9	18,8	6,2	0,2	22,8	42,1
مصر	17,9	15,8	14,1	0,7	4,7	46,8
الأردن	6,2	4,3	15,7	2,1	9,3	62,4
لبنان	8,5	0,0	13,0	5,4	3,4	69,6
المغرب	18,0	4,8	19,9	2,1	7,7	47,7
جيبوتي	3,1	——	6,4	3,2	7,3	79,9
السودان	35,3	0,1	7,8	2,1	4,9	49,9
الصومال	49,5	0,5	6,1	0,9	3,6	39,4
موريتانيا	29,7	8,4	7,4	0,0	3,3	51,1
اليمن الشمالي	23,8	1,3	9,0	1,4	8,3	56,2
اليمن الجنوبي	11,4	0,2	14,6	1,5	11,9	60,5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 ملحق رقم 1/2 — ب ص 228

العربية[7] طبقاً لتقسيم التقرير الإقتصادي العربي الموحد .

وهذا يدلنا على مدى ضعف الهياكل الإقتصادية للأقطار العربية حيث من الملاحظ أن أقتصاديات كل قطر تعتمد على الصناعات الإستخراجية ، والذي يعتمد على المواد الأولية المعدة للتصدير .

قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتبر في العادة مؤشراً هاماً للتنمية الفعالة ، تبدو مساهمته متدنية في الناتج المحلي الإجمالي لكل قطر من الأقطار العربية ، ويزداد هذا التدني في المساهمة في تكوين الناتج المحلي حدة في الأقطار التي تعتمد على النفط الخام .

وإذا ما قارنا هذا الواقع للأقطار العربية بالدول المتقدمة صناعياً فإننا وجدنا صورة مغايرة تماماً . فمثلاً في هولندا يساهم قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لهولندا في سنة 1984 بحوالي 24% وفي السويد يساهم قطاع الصناعة التحويلية بحوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي للسويد في سنة 1984م[8] .

فإذن فالأقطار العربية يبدو أنها تعاني من ضعف القطاعات الإنتاجية وخصوصاً الزراعة والصناعة التحويلية . وبالرغم من أن هناك تطوراً قد حصل في السنوات الماضية وكما هو واضح من نسب تكوين الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 1980 ,1983 ,1984 ، إلا أن هذا التطور لم يكن بالدرجة التي تمكنه من تصحيح هذا الضعف والخلل في الهيكل الاقتصادي للأقطار العربية[9] . فلم تتمكن مجهودات التنمية التي حصلت في هذه الأقطار من جعل قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية يأخذان دورهما كقطاعات قائدة في عملية التنمية الإقتصادية .

ومن خلال هذه المؤشرات يتضح أن هناك اختلال وتفكك في الهيكل الاقتصادي

---

(7) تم تقسيم الأقطار العربية إلى أربع مجموعات وذلك لغرض التحليل من قبل التقرير الاقتصادي العربي الموحد والمجموعات هي :
— المجموعة الأولى تضم الإمارات ، السعودية ، عمان ، قطر ، الكويت ، ليبيا .
— المجموعة الثانية تضم البحرين ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، مصر .
— المجموعة الثالثة تضم الأردن ، لبنان ، والمغرب .
— المجموعة الرابعة تضم جيبوتي ، السودان ، الصومال ، موريتانيا ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي .

(8) World Bank, World Development Report - 1986, Table, 3, pp, 184 - 185 .

(9) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 م ص 43 .

للأقطار العربية منفردة ، وميل هذه الإقتصاديات إلى الاعتماد على سلعة واحدة أو مادة خام معدة للتصدير . كما يتصف الهيكل الاقتصادي لكل قطر عربي بضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتبر المحرك الرئيسي لأي اقتصاد يود طرق سبل التنمية الصحيحة ، بل أن بعض الاقتصاديين يرى بأن التنمية لا يمكن أن تنجح ما لم تكن هناك صناعة تحويلية متكاملة[10] .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو هل يمكن أن تقوم صناعة متكاملة في قطر صغير إذا ما أستمر كل قطر عربي على حده في تبني استراتيجية التنمية والخاصة به كما يحدث الآن ؟

يبدو أن الأمر صعب خصوصاً إذا ما عرفنا أن الصناعة تحتاج إلى اليد العاملة كماً وكيفاً ، أي توفر اليد العاملة من ناحية العدد ، وتوفرها من ناحية التدريب والتأهيل ، كما تحتاج أيضاً إلى سوق لمنتجات هذه الصناعة والتي يبدو أنها لن تتوافر في بلد صغير .

ومن هنا يمكن القول أن استراتيجية التنمية التي تعتمد على استراتيجية كل قطر بمفرده ربما لن تؤدي إلى النتائج المرجوة من هذه الاستراتيجية .

وهذا الوضع ينطبق على كل قطر على حده ، وإن بشيء من الإختلاف البسيط ، فهل يختلف الوضع عند أخذ الوطن العربي ككل ؟

لنبحث الآن في الوضع الراهن لاقتصاد الوطن العربي لنرى فيما إذا كانت استراتيجية التنمية في الماضي — والتي تبناها كل قطر بمفرده بدون تنسيق وتكامل بين هذه الاستراتيجيات — وقد أدت إلى النتائج المرجوة منها .

بلغ إجمالي السكان في الوطن العربي في سنة 1984 حوالي 187 مليون نسمة . وبلغ معدل نمو السكان حوالي 3% سنوياً . ويحظى الوطن العربي بمعدل زيادة سكانية تفوق معدلات الزيادة في مناطق أخرى من العالم حيث وصلت إلى 2% في الدول النامية ، و1,7% في العالم[11] .

---

(10) د . نجيب عيسى — نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي — معهد الإنماء العربي — بيروت 1976 ص 14 .

(11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1985 ص 99 .

ويغلب على سكان الوطن العربي فئات العمر الصغيرة ، إذ تبلغ هذه الفئة حوالي 45% من السكان في الوطن العربي ، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الإعالة وكذلك التأثير على حجم القوى العاملة . كما أنه يمكن أن يؤثر هذا الوضع على التنمية الإقتصادية إذ يتطلب مثل هذا الوضع تنمية مرتفعة حتى يمكن الحفاظ على مستوى المعيشة للسكان .

وستقوم الآن بالنظر إلى بعض المؤشرات على أساس أن الوطن العربي وحدة اقتصادية واحدة . فالناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي قد أرتفع ارتفاعاً كبيراً منذ سنة 1970 حيث بلغ 39,9 مليار دولار[12] وأصبح 405 مليار دولار في سنة 1984[13] .

وبالرغم من هذا الإرتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للوطن ، إلا أنه يجب النظر إلى مكونات هذا الناتج والتي تعطي مؤشرات كبيرة حول مدى قوة أو ضعف الهيكل الإقتصادي العربي .

فمثلاً يلاحظ أن نسبة مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي تعتبر متدنية ففي سنة 1975 كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9% ، وأصبحت في سنة 1982 حوالي 6,8% ، وفي سنة 1984 أصبحت 7,5% ثم قدرت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي في سنة 1985 بحوالي 8,8% (أنظر جدول — 4 —) .

وتدل هذه الأرقام على أن الوطن العربي ازداد اعتماده على الخارج في تلبية احتياجاته من المواد الزراعية وخصوصاً منها المواد الغذائية . فالواردات من السلع الزراعية ازدادت بواقع 26% بين سنتي 1979 — 1980[14] . ويبدو أن هذا الوضع قد أدى إلى خلق إشكالات كبيرة للوطن العربي على أساس أنه أدى إلى إختلال الأمن الغذائي العربي . وبالتالي أصبح الوطن العربي يواجه مشكلة حادة وهي انخفاض مستويات الإكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الخارج لسد احتياجاته من الغذاء . ويشير التقرير الإقتصادي العربي

(12)هاشم الدباس ، وأسامة العزب (معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك وأبعادها على التنمية الاقتصادية العربية) . النفط والتنمية تشرين الثاني — كانون الأول 1985 ص 70 .

(13)التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 ص 41 .

(14)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 ص 29 .

جدول (4)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي
(نسبة مئوية)

السنوات	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	كهرباء وماء وغاز	التشييد	التوزيع والخدمات
1975	9,0	46,8	7,7	0,7	6,6	29,2
1980	6,6	49,3	3,0	0,8	8,3	32,3
1981	6,7	46,9	7,3	0,7	9,2	29,2
1982	6,8	38,9	9,5	0,8	10,1	34,0
1983	7,3	32,6	8,5	0,7	11,9	39,0
1984	7,5	30,2	9,5	0,7	11,7	41,0
1985	8,8	28,2	8,5	0,9	11,0	42,6

المصدر : أرقام 1975, 1980, 1981 حسبت من التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 جدول رقم 3 ص 19 ، أما أرقام 1982 فحسبت من أرقام في التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1983 لجدول (1/2) ص 167/ أما أرقام 1983, 1984 فحسبت من واقع التقرير الإقتصادي العربي المو حد لسنة 85 ملحق رقم (3/2/ ب) 232 وملحق رقم (1/2 — ب) 228 .

أما أرقام 1985 فقد حسبت من تقديرات عن التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 1986 ملحق 1/2 ص 237 .

الموحد إلى هذه الحقيقة ، والتي يمكن أن تتحول إلى أزمة كبيرة في حالة حصول ظروف طبيعية أو اقتصادية تتسبب في شح أو إنقطاع الإمدادات الغذائية من الخارج[15] .

أما السمة الثانية للهيكل الاقتصادي للوطن العربي فهي هيمنة النشاط الإستخراجي ، وخصوصاً إستخراج المواد الخام مثل النفط والغاز والفوسفات والحديد المعدة للتصدير على الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي . فالمؤشرات تدلنا على أن مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي في سنة 1975 كانت حوالي 47% بينما أصبحت في سنة 1984 حوالي 30% ثم قدرت في سنة 1985 بحوالي 28% . إلا أن هذا التراجع في نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي لا يعود إلى تغير في الهيكل الاقتصادي للوطن العربي ، وإنما يعود إلى تدهور أسعار النفط مما نجم عنه تراجع هذه الصناعة . والواقع أن هذه الصناعة لا زالت تهيمن على تكوين الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي .

وتتمثل الصناعة الإستخراجية في الوطن العربي في صناعات إستخراجية مثل إستخراج النفط الخام ، والغاز الطبيعي ، والفوسفات والحديد .. إلخ . ويلاحظ بأن هذه الصناعة تتمركز حول مادة واحدة هي إما النفط الخام أو الفوسفات أو الحديد ، وهذا يعني سيادة النشاط الإستخراجي المعد للتصدير والذي يتميز بضعف الترابط الخلفي ، وهذا يؤدي إلى إنخفاض مستوى النشاطات الإقتصادية المصاحبة له[16] .

أما قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتبر قطاعاً مهماً في الدول الصناعية ، ويؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية ، ويؤدي إلى استحداث قيم جديدة في المجتمع تؤدي به إلى طريق التنمية الفاعلة[17] . فنجد أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي ضئيلة . فقد بلغت مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي في سنة 1981 حوالي 7% و لم يتغير هذا الرقم كثيراً في السنوات اللاحقة حيث ساهم في سنة 1984 في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي بحوالي 8,5% . وإذا

---

(15)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 ص 35 .

(16)د . علي أحمد عتيقة (الطاقة والتنمية في الوطن العربي : الوضع الحالي والآفاق المستقبلية (النفط والتعاون العربي) مجلد 9 — عدد 4 — 1982 ص 17 .

(17)د . علي أحمد عتيقة نفس المصدر ص 17 .

ما قارنا هذا الوضع للوطن العربي ببعض المؤشرات من الدول المتقدمة صناعياً يلاحظ بأن قطاع الصناعة التحويلية ساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في سنة 1984 بحوالي 32% ، وساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا الاتحادية في سنة 1984 بحوالي 36% وساهم في الناتج المحلي الإجمالي لليابان في نفس السنة بحوالي 30%[18] . فقطاع الصناعة التحويلية يعتبر قطاعاً مهماً في الدول المتقدمة صناعياً ويساهم بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

ويبدو من خلال هذه المؤشرات عن قطاع الصناعة بنوعيها (الإستخراجي والتحويلي) مدى ضعف وتفكك هيكل الاقتصاد العربي ، فالاقتصاد العربي لازالت تهيمن عليه القطاعات الأولية . ولكي نبرهن على ذلك أكثر نجد أن نصيب قطاع الصناعة الإستخراجية وقطاع التوزيع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1984 بلغ نسبة 71% ، وهذا يدل على مدى هيمنة قطاع الصناعات الإستخراجية (والتي يشكل القطاع النفطي نسبة كبيرة منها) على تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العربي ، بينما ساهمت قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية مجتمعة بنسبة 16,5% من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العربي في سنة 1984 .

فقطاع الصناعة التحويلية (الذي يعتبر قطاعاً مهماً) بشكل خاص يعاني من ضعف شديد ، ويتجلى هذا في تدني دور هذا القطاع في النشاط الإقتصادي للوطن العربي . ويمكن معرفة المساهمة الحقيقية لقطاع الصناعة التحويلية عند استبعاد مساهمة الصناعات الإستخراجية ، فنسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي العربي نجد أنها تراجعت من 15% في سنة 1975 إلى 12,6% في سنة 1983[19] .

وعلاوة على ذلك فإن الصناعة التحويلية في الوطن العربي يغلب عليها ميلها إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بالرغم من وجود بعض الصناعات الأخرى الجيدة مثل الصناعات البتروكيميائية .

ويبدو أن هناك كثيراً من العوامل التي أدت إلى تدني دور الصناعة التحويلية في

World Bank World Development Report - 1986 - Table 3(18)

(19)التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 ص 63 .

النشاط الاقتصادي العربي منها :[20]

1 — ضعف إنتاجية هذه الصناعة .
2 — ضيق السوق (فالسوق القطرية تتسم بأنها سوق ضيقة) .
3 — اعتمادها بصورة أساسية على الآلات والمعدات والخدمات الإستشارية الهندسية المستوردة مما عرقل هذه الصناعة وحد من قدرتها على المنافسة .
4 — اعتمدت الصناعة التحويلية في الوطن العربي في إنشائها على دراسات الجدوى الهندسية وليس على سلامتها الإقتصادية .
5 — عدم تكامل الصناعات العربية .

أما السمة الأخرى لاقتصاد الوطن العربي فهي أن تجارته الخارجية تتسم باعتمادها على تصدير السلع الأولية واستيراد السلع المصنعة من الخارج وخصوصاً من الدول الصناعية . وبمعنى آخر فإن التجارة بين أقطار الوطن العربي تبدو محدودة جداً ، فالوطن العربي مصدر للمواد الخام من جهة ومستورد للسلع الصناعية من الدول المتقدمة صناعياً من جهة أخرى . ويعتمد الوطن العربي في تنميته الاقتصادية على حصيلة صادراته من مواد خام وسلع أولية والتي تصل إلى 96% من الصادرات العربية الإجمالية[21] .

ونظراً لتقلبات الأسعار وظروف الطلب على هذه المواد ، فإن هذا يؤدي إلى وجود خطر على الوطن العربي من ناحية تأثر موارده المالية التي تمول التنمية الإقتصادية . وهذا ما حصل فعلاً عند انخفاض أسعار النفط حيث تأثرت خطط التنمية في الوطن العربي في تحقيق أهدافها . كما أن محدودية التجارة الخارجية بين أقطار الوطن العربي تعود إلى عدم التنسيق والتكامل في الإقتصاديات القطرية في الوطن العربي التي في بعض الأحيان تكون منافسة لبعضها عوضاً عن أن تكون مكملة ، وبالتالي فإن التخطيط على مستوى الإنتاج أفقد المنتجات العربية قدرة المنافسة على المستوى القومي أمام منتجات الدول الصناعية . ونظراً لعدم وجود التكامل في التنمية الإقتصادية فإن المصانع العربية لا تعمل بكامل طاقتها نظراً لضيق السوق (سوق محلية) ، وهذا ينعكس على التكلفة حيث أن تكلفة الوحدة تكون عالية مما يفقدها المنافسة أمام المنتجات القادمة

(20)التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1982 ص 44 .
(21)التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 ص 93 .

من الدول الصناعية ، ومن جهة أخرى يجعل الإقبال على المنتجات المستوردة على حساب الإنتاج الوطني[23] .

من خلال استعراضنا لبعض المؤشرات الرئيسية على المستوى القطري وكذلك على مستوى الوطن العربي كوحدة اقتصادية واحدة ، وجدنا أن الوطن العربي يمر بأزمة حقيقية ، فمستقبل التنمية الإقتصادية العربية يقابل بأخطار جسام . فلابد من التعاون والتنسيق والتكامل الإقتصادي في الوطن العربي ، ومعاملة الوطن العربي على أساس أنه وحدة اقتصادية واحدة ، حتى يمكن على الأقل الإقلال من تذبذب وعدم الإستقرار الذي يعرقل عملية التنمية الإقتصادية العربية .

ومن تأمل بعض الدراسات التي تبحث في مستقبل التنمية في الوطن العربي ، نرى أن بعض هذه الدراسات ترى بأن الوطن العربي يمكن أن تقابله بعض الصعوبات في المستقبل . فمثلاً تشير إحدى الدراسات[24] إلى أن الوطن العربي سيواجه مرحلة صعبة وربما تتوقف التنمية الاقتصادية في بعض أقطاره نتيجة لاعتماده على مادة خام واحدة معدة للتصدير وهي النفط الخام . فنتيجة للإنخفاض الحاد في سعر النفط الخام يمكن أن تتأثر الأقطار المصدرة للنفط وكذلك الأقطار العربية الأخرى من جراء هذا الوضع . كما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن قطاع التصدير بهذا الشكل يؤدي إلى عدم قدرة هذا القطاع في الإسهام في خلق نمو ذاتي وثابت[25] .

فمستوى الأداء الإقتصادي للوطن العربي يبدو أنه سيكون أقل نتيجة لهذا الوضع ، والذي قلنا أنه من سمات اقتصاد الوطن العربي .

فلقد أنجز الوطن العربي الخطط التنموية المتتالية ، والتي بلغ فيها حجم الاستثمارات المخصصة للصناعة نسبة كبيرة من المبالغ المخصصة في الخطط ، ومع ذلك فإن الاقتصاد العربي يسير في إتجاه المزيد من الاعتماد على سلعة أو سلعتين من المواد الخام الأولية ،

---

(23) أنظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 ص 48 .

(24) أنظر في هذا الخصوص أبراهيم أبراهيم (أثر هبوط أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية) النفط والتعاون العربي — مجلد 13 — عدد 1 — 1987 ص 33 — 57 .

(25) د . محمد أزهر سعيد السماك (قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيولولينبكية المحتملة) المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية 1986/9 ص 69 .

وبذلك وصلت نسبة صادرات المواد الخام في بعض الدول من مجموع الصادرات إلى نسبة مرتفعة جداً .

ويبدو أن الإهتمام في مخططات التنمية العربية يتركز على الصناعة الإستخراجية عوضاً عن الصناعة التحويلية . فمن خلال نمو الصادرات العربية ، والتي تمت في الفترة من 1975 — 1982 بنسبة 13,6% في السنة ، إلا أن نسبة نمو صادرات السلع الصناعية بلغت 1% في السنة فقط ، بينما نجد أن نسبة نمو صادرات السلع الأولية بلغت 14,6% سنوياً[26] .

ومن هنا يبدو لنا أن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي كانت محدودة النتائج ، ومعظم الإنجازات التي تحققت بفعل هذه التنمية يبدو أنها استهلاكية ، وتعتمد على حد كبير على الإستيراد من الخارج عوضاً عن الإعتماد على الإنتاج المحلي والتي توضحها ظاهرة الإنخفاض في نسب الإكتفاء الذاتي لسلع الغذاء الرئيسية وذلك كما هو موضح بجدول - 5 - .

جدول رقم (5)

نسب الاكتفاء الذاتي في السلع الرئيسية

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتي	
	1975— 1979	1980 — 1984
القمح	43	34
الأرز	76	63
السكر	33	30
اللحوم الحمراء	80	84

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 جدول رقم (3) ص 53 .

(26)التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 ص 143 .

فلقد كانت نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح في الفترة 1975 — 11979 43% وأصبحت 34% في الفترة 1980 — 1984 . وهكذا في السلع الغذائية الأخرى . وهذا أدى إلى زيادة الإستيراد لتوفير الحاجات الأساسية من المواد الغذائية مما أرهق موازين المدفوعات ، وعرقل عملية التنمية الإقتصادية من ناحية التمويل .

إن الوطن العربي بالرغم من ضعف وتفكك هيكله الاقتصادي ، إلا أنه يمتلك كثيراً من الموارد . وإذا ما استغلت هذه الموارد الإستغلال الأمثل وعلى أساس من التكامل ، فإنها قد تؤدي إلى تنمية اقتصادية فعالة ، يمكن أن تساهم في سد احتياجات الوطن العربي . ولكي يحقق الوطن العربي تنمية متكاملة ، ويصحح من الاختلاف في الهيكل الاقتصادي يجب وضع استراتيجية للتنمية تعتمد على التكامل والتنسيق والتعاون بين الأقطار العربية إما في شكل مجموعات أو في وحدة اقتصادية واحدة وفقاً للمقترحات التالية :

1 — إن الوطن العربي يمتلك مصادر طبيعية غير مستغلة استغلالاً كافياً ، إما لنقص في الموارد المالية ، أو في توفير الكوادر الفنية ، أو في المعدات والآلات التي تؤدي إلى إحداث تغيير في الإنتاجية ، وكمثل على ذلك فإن المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية غير المستغلة الآن في السودان كفيلة بسد الاحتياجات الغذائية للوطن العربي والتي تستجلب الآن من الخارج . فالسودان مثلاً يعاني من نقص في الموارد المالية والآلات والمعدات حتى يمكن استثمار هذه الأراضي الزراعية . فإذا ما تم وضع جهد عربي مشترك وجرى الإهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي ، فإنه يمكن بذلك تعديل الهيكل الاقتصادي للوطن العربي .

وهناك أيضاً إمكانية زيادة الأراضي الزراعية في العراق ومصر وسوريا والمغرب ، وتشير الدراسات إلى أنه يمكن زيادة المساحة الزراعية المروية من 14 مليون هكتار إلى 28 بليون هكتار ، والمساحة المحصولية المزروعة بمياه الأمطار من 40 مليون هكتار إلى حوالي 80 مليون هكتار[27] .

فإذا ما أهتمت استراتيجية التنمية العربية بالقطاع الزراعي وبذل مجهود مشترك

---

(27) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1985 ص 54 .

في هذا المجال عن طريق التكامل والتعاون المشترك في تمويل هذه الاستراتيجية لأمكن بالتالي سد فجوة كبيرة من الاحتياجات الأساسية العربية خصوصاً في مجال الغذاء . ومما يبشر بالخير في هذا المجال الإتجاه الكثيف لبناء استراتيجية للتنمية في القطاع الزراعي إلا أنه لابد من تنسيق السياسات والخطط الزراعية في الوطن العربي لضمان نجاح هذه الجهود المشتركة .

2 — ويمكن أيضاً استغلال الموارد المالية المتوافرة من تصدير النفط في الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية ، وعلى أساس من التكامل بين أقطار الوطن العربي ويتم هذا بوضع استراتيجية للتنمية تهتم بالاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بحيث يتطور هذا القطاع إلى قطاع صناعي يقوم بإبدال الواردات وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين في الوطن العربي[28] . كما يجب إزالة كل العقبات التي تعترض تنمية وتطور قطاع الصناعة التحويلية . ولابد من العمل على التكامل في مجال الصناعة عوضاً عن التنافس القائم في الوقت الحاضر والذي أدى إلى أن كثيراً من المصانع لا تعمل بكامل طاقتها نتيجة لصغر حجم السوق . فينبغي العمل على أساس تكاملي بحيث تستفيد المصانع من حجم السوق في الوطن العربي ، وهذا يسمح لها بالتطور .

3 — يجب وضع استراتيجية تنمية شاملة ، تقوم على أساس تكامل استراتيجيات التنمية القطرية ، وتعمل على تكامل اقتصاد الوطن العربي بحيث تسمح بحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار المختلفة على أساس أن اقتصاد الوطن العربي وحدة اقتصادية واحدة .

4 — كما يجب وضع استراتيجية للتنمية تأخذ في اعتبارها تنويع مصادر الدخل ، وهذا من شأنه أن يعالج مشكلة اختلال الهيكل الاقتصادي العربي وتعتبر هذه المشكلة أكثر إلحاحاً في الدول النفطية عنها في الدول الأخرى .

5 — وبصفة عامة فإنه يجب الإهتمام بالقطاعات السلعية وخصوصاً قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة حتى تأخذ دورها كقطاعات قائدة لعملية التنمية

---

(28)أنظر في هذا المجال يوسف صايغ (نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي) المستقبل العربي — مركز دراسات الوحدة العربية 8 — 1986 ص 117 — 137 .

الاقتصادية ، ولن يتم هذا إلا بالتكامل العربي . فالتنسيق والتكامل العربي والعمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة الآن . ولن يتم تغيير في الهيكل الاقتصادي العربي إلا إذا انطلقت برامج التنمية القطرية من منظور قومي عربي ، وبحيث يمكن استغلال الطاقات القائمة في الوطن العربي بصورة مثلى .

6 — يجب الاعتماد على الذات ، للتخلص من التبعية ، وهذا لا يتأتى إلا ببناء استراتيجية للوطن العربي في مجموعة ، وهذه الإستراتيجية تعتمد على تطوير القدرات الفنية والعلمية للوطن العربي .

7 — العمل على اكتساب التقنية المناسبة والملائمة والفعالة في نفس الوقت ، والإبتعاد عن استيراد التقنية المبنية على الترف والمباهاة فالتقنية بهذه الطريقة لا تفيد ، وإنما يمكن أن تعمق التبعية .

فإذا ما تعاون الوطن العربي في مجموعة في هذا المجال فإنه يمكن تطوير تقنية معتمدة على الإبداع الذاتي .

خاتمة

يبدو من خلال هذا الاستعراض أن الوطن العربي ، وإن كان غنياً بالموارد المالية التي نجمت عن النفط في فترة معينة ، إلا أنه للأسف لم ينجح نتيجة لغياب التنسيق والتكامل والجهد المشترك بين أقطاره ، في تنويع اقتصاده وتعديل هيكله الاقتصادي والإستفادة من الموارد المالية المتوافرة لديه باستغلالها الاستغلال الأمثل حتى يمكن تحقيق معدل مناسب من التنمية الاقتصادية .

وبالرغم من الجهود الإنمائية وتحقيق بعض المعدلات الإيجابية على المستوى الاجتماعي ، إلا أن الهيكل الاقتصادي للوطن العربي يتسم بالتفكك والتبعية .

وينبغي بذل جهد مشترك على مستوى الوطن العربي كوحدة اقتصادية واحدة حتى يمكن التغلب على تفكك الهيكل الاقتصادي للوطن العربي والتبعية التي يتسم بها اقتصاد الوطن العربي وذلك عن طريق استحداث استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية تعتمد على الذات والتنسيق والتعاون والتكامل بين الوطن العربي .

وإذا لم يتم ذلك فإن مستقبل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تبدو محدودة وغير مجدية .

المراجع

1 — البلاوي ، حازم — نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر — سلسلة العربي — الكويت — 1986 .

2 — إبراهيم ، إبراهيم (أثر هبوط أسعار النفط على أقتصاديات الدول العربية) النفط والتعاون العربي — مجلد 13 — عدد 1 — 1986 .

3 — الدباس ، هاشم وأسامة العزب (معوقات العمل الإقتصادي العربي المشترك وأبعادها على التنمية الإقتصادية العربية) النفط والتنمية — تشرين الثاني — كانون الأول 1985 .

4 — السماك ، محمد أزهر سعيد (قياس التبعية الإقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة) المستقبل العربي — مركز دراسات الوحدة العربية 1086/9 .

5 — صايغ ، يوسف (نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي) المستقبل العربي — مركز دراسات الوحدة العربية — 1986/8 .

6 — عتيقة ، علي أحمد (الطاقة والتنمية في الوطن العربي : الوضع الحالي والآفاق المستقبلية) النفط والتعاون العربي — مجلد 9 — عدد 4 — 1982 .

7 — عيسى ، نجيب — نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي — معهد الإنماء العربي — بيروت 1976 .

8 — القليبي ، الشاذلي (العالم العربي ومشكلات التنمية وعلاقتها بالعالم المتقدم والنامي من نظرة سياسية) شئون عربية — 28 — يونيو 1983 .

9 — جامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، منظمة الأقطار المصدرة للبترول :
مجموعة تقارير هي :
أ — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1982 .

ب — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1983 .
جـ — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1984 .
د — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1984 .
هـ — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1985 .
و — التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1986 .
10 — اللجنة المستقلة لبحث قضايا التنمية الدولية — الأمم المتحدة — الشمال الجنوب الكويت — 1981 .
11 — World Bank- World Development Report- 1986 .

الضاد العربية بين القديم والحديث

ونيس مفتاح القماطي
قسم اللغة العربية
قاريونس

إن الأصوات اللغوية هي العناصر القابلة للتطور والتغير أكثر من غيرها من عناصر اللغة الأخرى التي لا يصيبها التطور والتغير إلا في مرحلة متأخرة ، والأصوات العربية كغيرها من أصوات اللغات الأخرى قد تعرضت ولا زالت تتعرض للكثير من التغير والتطور ، إما في صفاتها ، أو في مخارجها ، أو فيها جميعاً . وعندما نقرأ كتابات الأقدمين من علماء اللغة وآراءهم حول بعض هذه الأصوات وكيفية نطقها زمن أولئك العلماء نستطيع أن نتصور مدى التغير والتطور الذي طرأ عليها . ويمثل صوت « الضاد » العربي قمة هذا التطور والتغير . فهو بحسب نطقنا الحالي يعتبر أسنانيا لثويا انفجاريا مجهوراً مطبقاً[1] . وهو النظير المفخم لصوت الدال العربية ، ويتفق الصوتان في الصفة ، والمخرج والجهر . إلا أنها أي الدال ليست مطبقة وبهذه الميزة « الإطباق » وحدها يختلف هذان الصوتان . فالضاد بلا إطباق هي الدال بعينها والدال مع الإطباق هي الضاد بعينها ، ونستطيع أن نعبر عن ذلك بطريقة أوضح فنقول :

د + إطباق = ض

ض − إطباق = د

لكن القدماء من علمائنا وصفوا لنا هذا الصوت وصفاً يتناقض مع نطقنا الحالي

(1) إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ص 48 ، كمال بشر ،الأصوات ، ص 132 — 133 .

له وطبيعته الصوتية المعروفة لدينا . فسيبويه حين يتحدث عن مجموعة الحروف الإنفجارية الأسنانية اللثوية المعروفة في نطقنا وهي : « الدال — الضاد — التاء — الطاء » فإنه لا يذكر الضاد ضمن هذه الأصوات بل يسقطها من هذه المجموعة ، فهو يقول : « ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء ، والدال ، والتاء »[1] ثم يذهب بعد ذلك إلى تحديد مخرج الضاد على أنه : « من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس »[2] ومعنى ذلك أن مخرجها يقع بعد مخرج الشين ، وقد تبعه في ذلك أبن جنى فهو يقول : « ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر »[3] . وهذا ما جرى عليه ابن يعيش ، إذ يرى أن مخرج « الضاد من حيز الجيم والشين والياء ولها حيز واحد لأنها تقرب من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس »[4] وقد سار ابن سينا على نفس النهج ، فبعد حديثه عن مخرج الشين قال : « وأما الضاد فإن مخرجها أقدم من ذلك »[5] أي أقدم من الفم بمعنى أدخل لكن الخليل بن أحمد يجعل مخرجها من نفس مخرج الشين والجيم فهو يذكر أن « الجيم والشين والضاد في حيز واحد »[6] ثم يوضح ذلك بقوله : « والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرج الفم »[7] . فمن هذه النصوص جميعاً نفهم أن مخرج الضاد في النطق القديم هو مخرج الشين كما يرى الخليل أو بتعبير آخر لثوية حنكية أو أنه بعد مخرج الشين كما يرى سيبويه وابن جنى فهي إذاً حنكية بتعبير المحدثين من علماء الأصوات لا لثوية حنكية كما ظن بعضهم إذ لو كانت لثوية حنكية لكانت من مخرج الشين والجيم[3] . أما في النطق الحديث فإن مخرج الضاد هو مخرج التاء والطاء والدال ، فهي إذا صوت لثوي أسناني مجهور إنفجاري بمعنى أن الهواء

(1) سيبويه ، الكتاب جـ 4 ، ص 433 .
(2) نفس المرجع السابق ص 433 .
(3) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، جـ 1 ، ص 52 .
(4) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـ 10 ص 125 .
(5) ابن سينا ، أسباب حدوث الحروف ص 119 .
(6) الخليل بن أحمد ، العين ، جـ 1 ص 64 .
(7) نفس المرجع السابق ص 65 .
(3) كمال بشر ، الأصوات ص 133 — 154 — 161 .

الخارج من الرئتين يحبس خلف الأسنان واللثة ثم يسمح له بالخروج فيحدث ذلك الإنفجار والذي يهمنا هنا أن هذا الهواء يخرج من وسط الفم لا من جانبه الأيمن ولا الأيسر ولا من كليهما[1] . ولا يوجد لدينا في النطق العربي الحديث صوت يخرج الهواء معه من جانب الفم إلا صوت واحد هو صوت « اللام » . لكن القدماء حين وصفوا لنا الهواء الخارج مع الضاد في نطقهم لها ذكروا لنا أنه جانبي بمعنى أنه يخرج من الجانب الأيمن للفم أو الأيسر أو من كليهما[2] . وقد مرَّ بنا نص ابن جنى الذي يشير إلى ذلك والذي يقول فيه : « إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر »[3] ويؤكد الجاحظ ذلك في البيان والتبيين بقوله : « فأما الضاد فليست تخرج إلا من الشدق الأيمن ، إلا أن يكون المتكلم أعْسَرَ يَسَراً ، مثل عمر بن الخطاب رحمه الله ، فإنه كان يخرج الضاد من أي شدقيه شاء »[4] .

وحين نقرأ كلام سيبويه : « ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والظاء ذالاً ، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها »[5] أقول حين نقرأ هذه العبارة ندرك مدى اختلاف هذين الصوتين بوضوح أكثر من ذي قبل ، ففي هذه العبارة يؤكد سيبويه مجموعة من الأمور :

أولاً : إن النظير المفخم للدال ليست الضاد كما هي في نطقنا اليوم بل الطاء وذلك لأن الضاد في القديم ليست من نفس المخرج وهذا ما تؤكده عبارته السابقة .

ثانياً : إن النظير المفخم للدال عند سيبويه هو الطاء غير أن المحدثين من علماء الأصوات يعتبرونها صوتاً مهموساً بينما الدال صوت مجهور والفرق في النطق الحديث بين الصوت ونظيره المفخم التفخيم لا غير [6] .

---

(1) الجاحظ ، البيان والتبيين ، جـ 1 ص 62 .

(2) سيبويه ، الكتاب ، جـ 4 ص 432 ، إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 49 .

(3) ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، جـ 1 ص 52 .

(4) الجاحظ ، البيان والتبيين ، جـ 1 ص 62 .

(5) سيبويه ، الكتاب ، جـ 4 ص 436 .

(6) إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 46 وما بعدها . وأيضاً :

AL-Ani Salman H. 1970. Arabic Phonology, p. 43.

لكن سيبويه وكذلك ابن جنى وابن يعيش يعدون الطاء من المجهورات[1] وقد دعا ذلك الأمر بعض المستشرقين إلى القول بأن مصطلحي الجهر والهمس يختلفان عما نعرفه اليوم في علم الأصوات[2] .

ثالثاً : الضاد صوت مستقل في المخرج لا يشاركه فيه غيره من الأصوات ولا يكون إلا مطبقاً .

ومن هذه الأمور يتضح لنا مدى التطور والإختلاف بين النطقين القديم والحديث لهذا الصوت . فنحن مهما حاولنا لتصوير النطق القديم فلن نستطيع ذلك وهذا ما يؤكده علماء الأصوات العربية[3] رغم أنهم يذكرون في توضيح النطق القديم لهذا الصوت بأنه يبدأ من مخرج الضاد وينتهي بالظاء في الصورة النهائية للصوت ويضربون مثلاً لذلك بنطق العراقيين[4] ، لكنني أرى أن ما ينطق به العراقيون أو الكويتيون أو بعض الليبيين « شرق ليبيا » ليس شكلاً من أشكال النطق القديم كما يراه البعض[5] . بل هو مرحلة متقدمة من مراحل تطور هذا الصوت وتغيره إذ نجد أنه لا يجتمع مع الظاء في نطق العربي إلا إذا تكلف ذلك . فالضاد في بعض اللهجات العربية قد اختفى من النطق وحل محله صوت الظاء ، وفي لهجات أخرى اختفى الظاء وحل محله صوت الضاد . والعراق مثال جيد للصورة الأولى حيث لا نجد أثراً إطلاقاً للنطق بصوت الضاد[6] لا على مستوى اللغة الأدبية ولا على مستوى اللغة العامية عند العراقيين العرب المسلمين . ففي كلمات مثل : ظلّ ، ضرب ، ضابط لا نجد تفريقاً في النطق عند العراقيين بين صوتي الضاد والظاء بل إنهم ينطقون في كل الكلمات بالظاء . ومثل هذا يحدث في المنطقة الشرقية من ليبيا حيث لا يوجد تفريق ولا تمييز على مستوى

---

(1) سيبويه ، الكتاب ، جـ 4 ص 434 ، ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، جـ 1 ص 68 — 69 ، ابن يعيش ، شرح المفصل جـ 10 ص 129 .

(2) W.H. Temple Gairdner, The Arab Phoneticians on The Consonants Vowels, in Readings in Arabic Linyuistics, ed Salman H. AL - ANI (Indiana University 1971).

(3) كمال بشر ، الأصوات ، ص 136 .

(4) إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 49 ، كمال بشر ، الأصوات ، ص 136 — 137 .

(5) نفس المرجع السابق .

AL-Ani Salman H. 1970. Arabic Phonology, p. 46.

النطق بين هذين الصوتين وينطق بهما كأنهما صوت واحد هو الظاء . أما في المنطقة الغربية من ليبيا فعلى العكس من ذلك تماماً فالصوتان ينطق بهما على أنهما صوت واحد هو الضاد . ففي كلمات مثل : ظهر — ضم — ظالم ، نجد أن الظاء ينطق بها كما لو كانت ضاداً لا ظاءً . فهذان الصوتان « الضاد والظاء » في النطق العربي الحديث غير مميزين ، كأنهما صوت واحد فهو مرة ضاد وأخرى ظاء . إلا أن عدم التمييز بينهما على مستوى النطق ليس وليد عصرنا بل قد كان موجوداً منذ أوائل القرن الثالث للهجرة وبخاصة في الشرق العربي ، وقد عزا الدكتور إبراهيم أنيس سبب ذلك إلى تغلغل الفرس والترك في الحياة العربية والبيئة العربية[1] . وفي مرحلة متقدمة أصبح الصوتان غير مميزين كتابياً بعد أن كانا غير مميزين نطقياً فقط . فهذا ابن قتيبة يؤلف أرجوزة في الضاد والظاء ، ثم يأتي الصاحب ابن عباد ليؤلف كتاباً في « الفرق بين الضاد والظاء » وتتوالى بعد ذلك المؤلفات محاولة إيضاح الفروق بين هذين الصوتين على مستوى الكتابة[2] . وقد بلغ عدم التمييز بينهما مرحلة صارت فيها الكلمة الواحدة تكتب بشكلين ، مرة بضاد ، وأخرى بظاء مع أن المعنى واحد وقد سجلت القواميس العربية جزءاً من ذلك[3] .

أما في عصرنا الحاضر فإن الأمر يشبه ذلك أو يزيد فمعظم العرب لا يفرقون بينهما في الكتابة ويخلطون هذا بذاك وذلك بهذا . اللهم إلا في بعض كلمات قليلة تعيها ذاكرتهم منذ الصغر وتعودوا على استخدامها بصورة كبيرة فهي لذلك لا تزال تحافظ على تميزها . فمن استبعد مثلاً أن يخطىء العربي في كتابة ضرب بالضاد أو نظر بالظاء ، لكن غير ذلك من الكلمات يصبح مكاناً محتملاً كخطأ وعدم التمييز .

والسبب في ذلك كما أرى ناتج عن الخلط وعدم التمييز بين هذين الصوتين نطقياً مما أدى بالتالي إلى عدم التمييز بينهما كتابياً رغم أنهما من الناحية الوظيفية يعتبران « فونيمين » أو وحدتين صوتيتين رئيسيتين . فهما يتبادلان المواقع في الكلمات ولا يقعان معاً في موضع واحد وتبادلهما المواقع يؤدي إلى تغير في المعاني الدلالية

---

(1) إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 58 — 59 .

(2) نفس المرجع ص 59 — 60 .

(3) نفس المرجع ص 55 .

للكلمات[1] . خذ مثلاً كلمتي : ظنَّ ، ضَنَّ . فالأولى بمعنى شك أو تردد والثانية بمعنى بخل . والكلمتان لا تختلفان من حيث عدد الأصوات ولا تختلفان إلا في أن الأولى بالظاء والثانية بالضاد . وهذا ما أدى إلى وجود تقابل دلالي بينهما . ولمزيد من الإيضاح نستعرض هذه الأمثلة التي تصور فكرة تبادل المواقع بين الأصوات . فالصوت الذي يتبادل المواقع مع صوت آخر في نفس الكلمة ويؤدي ذلك إلى تغير المعنى ، فهو صوت رئيسي من الأصوات الأصلية المكونة للحروف الهجائية للغة[2] . والأمثلة على ذلك ما يلي :

زان	غاب	صار	ظلَّ	غام	مات	جاد
خان	تاب	سار	ضلّ	قام	فات	عاد

كل هذه الكلمات أفعال في صيغة الماضي ، وتتكون من عدد متماثل من الحروف أو هي كما يقول الصرفيون أفعال ثلاثية . وكل كلمة منها تتقابل مع الأخرى في صوت واحد فقط هو الصوت الأول . ولو أخذنا مثلاً كلمتي : صار ؛ سار ووضعنا السين مكان الصاد في صار لأصبحت الكلمة : سار والمعنى مختلف عن صار . وكذلك لو وضعنا الصاد مكان السين في « سار » لأصبحت الكلمة « صار » ولتغير المعنى من صار ← سار . وبهذا نستطيع أن نقول إن السين « س » ، والصاد « ص » صوتان رئيسيان في اللغة العربية . وما يجري على « السين » والصاد يجري كذلك على «الضاد» و« الظاء » فلو تبادل هذان الصوتان المواقع في : ظلّ ؛ ضل . لتغير المعنى تبعاً لذلك . خذ مثلاً آخر : بسمِ اللهِ ، اللهُ . فاللام في لفظ الجلالة في الكلمة الأولى مرققة وفي الثانية مغلظة[3] فهما صوتيا أعني نطقيا مختلفان وموقعيا كذلك . فالثانية لا تقع إلا في جوار الأصوات المفخمة « الضاد — الصاد — الظاء — الطاء » . وهما مع ذلك صوت واحد في العربية لا يؤدي إلى إختلاف المعاني سواء أنطقت باللام مغلظة أم مرققة . ومن هنا خُصَّت في الهجائية العربية برمز واحد .

---

(1) كمال بشر ، الأصوات ، ص 37 .

(2) كمال بشر ، الأصوات ، ص 37 .

(3) إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، ص 65 .

أما الضاد والظاء . — كما رأينا — أدى تبادلهما الموقعي إلى تغير المعنى وهذا دليل على أنهما صوتان رئيسيان من الأصوات الأساسية للغة العربية . كغيرهما من الأصوات الأساسية الأخرى مثل الصاد والسين والميم ... إلخ . وكونهما صوتين رئيسين يستلزم أن يميز بينهما في النطق والكتابة أيضاً ، حتى لا تفقد العربية صوتاً من أصواتها الرئيسية وما يترتب على ذلك من خلط واضطراب في معاني الكلمات التي تحتوي عليهما . وعلينا أن نهتم في مناهجنا التعليمية بتعليم النشء العربي أن يميز ويفرق بين هذين الصوتين «الضاد ، الظاء » على مستوى النطق أولاً حتى يتمكن هذا التميز في نفسه منذ الصغر ويصبح عادة لغوية ينطق بها دونما تكلف أو عناء ومن ثم يعزز هذا التمييز والتفريق على مستوى الكتابة ثانياً .

المراجع

أولاً : العربية

1 — ابن جنى ، سر صناعة الإعراب ، مصطفى البابي الحلبي /مصر/ الطبعة الأولى 1954 .

2 — إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية /القاهرة/ الطبعة الرابعة 1972 .

3 — ابن سينا ، رسالة أسباب حدوث الحروف /دار الفكر/ سوريا/ الطبعة الأولى 1980 .

4 — ابن يعيش ، شرح المفصل /إدارة الطباعة الأميرية/ القاهرة/ الطبعة الأولى .

5 — الجاحظ ، البيان والتبين/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الأولى 1948 . بتحقيق لجنة من الأساتذة .

6 — الخليل بن أحمد ، العين/مطبعة العاني/بغداد/ 1967 تحقيق د/ عبد الله درويش .

7 — سيبويه ، الكتاب/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة . تحقيق عبد السلام هارون ، 1975 .

8 — كمال بشر ، علم اللغة العام « القسم الثاني » الأصوات /دار المعارف/ مصر 1970 .

ثانياً : الإفرنجية :

1 — Al- Ani, Salmanh. 1970. Arabic Phonology: An Acoustical, Physiological Investigation. The Hague: Mouton CO.

2 — Readings in Arabic Linguistics, Edited by Salman H. Al-Ani Indiana University 1971.

القرآن والتنظيم الإداري

د. ناجي محمد عبد الرزاق*

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتٰب عزيز (41) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد (42) ﴾ .

صدق الله العظيم

مقدمة

تحتل عملية التنظيم أهمية بالغة في المجتمعات الحضارية الحديثة . بحيث يمكن القول بأن حياتنا المعاصرة تخضع من كل جوانبها لسيطرة تنظيم أو آخر في كل المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية . ويشارك الأفراد على اختلافهم في أعمال تلك التنظيمات . ويبذلون درجات متفاوتة من الجهد من أجل تحقيق أهدافها . ومن هنا يحصلون على أنصبة متباينة من عائد الإنجازات المحققة .

ولقد أفاض علماء الإدارة وغيرهم في الحديث عن التنظيم . وظهرت له نظريات عديدة تتحدث عن مفهومه . وتتناول أبعاده ، وتفسر أسراره ، وتفصل أنواعه ،

---

* د . ناجي محمد عبد الرازق : عضو هيئة التدريس بقسم الإدارة ، كلية الاقتصاد . جامعة قاريونس ، بنغازي ، ج . ع . ل . ش . إ .

وتسهب في ذكر مراحله وآثاره الظاهرة والخفية في عالم الإدارة ودوائر الأعمال .

ولقد بدأت كل هذه النظريات إنطلاقاً من (فردريك تايلور)[1] ، الذي يلقب بأبي الإدارة العلمية . لأنه تحدث عن كل شيء — قريباً — فيها وبالطبع لم يُهمل التنظيم . ولكن هذه النظريات لم تنته بعد . حيث ما زالت أفكار العلماء تظهر يوماً بعد يوم بالجديد من عالم الإدارة وخاصة منها ما يتصل بالتنظيم .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو : هل انطلقت الأفكار — التي جاءت بها مختلف النظريات — من فراغ ؟ أو أن هناك مرجعاً أصلياً شاملاً يستقى منه هؤلاء العلماء معلوماتهم ثم يفسرونها بالأسلوب العلمي الذي يناسب تخصص ومعارف وقدرات كل منهم ؟

بالطبع يوجد أصل كل المعارف الذي تعوَّد علماء الغرب والشرق على حد سواء أن يستقوا منه ما يريدون ثم يتجاهلون ذكره[2] . إنه القرآن الكريم .

هذه هي الحقيقة . وقد أكدها د . حسن الساعاتي — كبير أساتذة علم الإجتماع في مصر — بقوله : « لقد أخذ اليونان عن العرب ، حيث نقل أفلاطون ، وسقراط ، وهيرودوت ولكنهم لم يذكروا المرجع » ثم أضاف يقول : « إن الفرق بين العرب والغرب هو أن العرب حينما ينقلون عن غيرهم فهم يعترفون بالنقل ويطورونه . بينما الغرب ينقلون ولا يعترفون بما ينقلونه عن الحضارات الأخرى وينسبون بالباطل إلى أنفسهم »[3] .

ولقد سبق لنا أن قدمنا الدليل على ذلك في بحثنا السابق[4] وسوف نحاول تأكيده الآن فيما يتعلق بموضوع التنظيم .

فهل للقرآن علاقة بالتنظيم ؟ أو هل للتنظيم أصل في القرآن ؟ .

---

(1) د . سعيد الهواري ، التنظيم مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1979 ، ص 19 .

(2) لأسباب سيرد ذكرها بالتفصيل في بحث شامل قادم حول هذا الموضوع .

(3) د . حسن الساعاتي ، برنامج شاهد على العصر ، إذاعة القاهرة ، الساعة 13 — 14 ، يوم الأربعاء 85/10/2 .

(4) د . ناجي عبد الرزاق ، التخطيط والقرآن ، مجلة الثقافة العربية ، بنغازي ، عدد أغسطس 1985 ، ص ص 49 — 53 .

يجب البحث أولاً عن القواعد التي بنيت عليها النظريات الوضعية للتنظيم ثم نبحث عن أصلها في القرآن . بعد ذلك نصدر حكمنا فيما يتعلق بالأمانة العلمية لأصحاب هذه النظريات .

هدفنا في هذا البحث إذن هو التحقق من أن للتنظيم أصلاً من القرآن ،... وأن الأمر ليس وليد فكر تايلور أو غيره الذين جاءوا إلى العالم بعد نزول القرآن بأكثر من ألف عام .

ومن أجل تحقيق هذا الهدف — في إطار هذا البحث الصغير — سنتناول في أول الأمر عرضاً سريعاً لأهم مبادىء التنظيم على ضوء نظرياته المختلفة تحت عنوان التنظيم على ضوء النظريات الإنسانية بعد ذلك نتناول عرضاً لما جاء به القرآن — نصاً وروحاً — فيما يتعلق بالتنظيم تحت عنوان التنظيم على هدى القرآن ثم نختتم البحث بعرض ما نتوصل إليه من إستنتاجات .

ونرجو الله أن ينفعنا بالقرآن وبالعلم ، فنحقق ما يصبو إليه مجتمعنا العربي . من تقدم وإزدهار في شتى المجالات .

I — التنظيم على ضوء النظريات الإنسانية

ظهر العديد من النظريات الإنسانية التي تتناول التنظيم من مختلف الأوجه . نعرض منها هنا المجموعة الرئيسية التي يأخذ كل منها مفهوماً مغايراً ومتميزاً تماماً عن الآخر . وتتمثل هذه المجموعة في النظرية الكلاسيكية أو التقليدية ، ثم النظرية السلوكية ، وأخيراً النظرية الموحدة التي تنظر نظرة تكاملية إلى نظريات التنظيم المختلفة .

1 — النظرية الكلاسيكية في التنظيم (من 1911)

يدور محور هذه النطرية حول تقسيم العمل لتحقيق الكفاءة . وأهم رواد هذه النظرية هم « تايلور ، وفايول ، أوليفر شيلدون ، جيمس موني ، وهارولد كونتز، أرنست ويل ... وغيرهم »[1] .

ويعني تقسيم العمل من نظرهم الاعتماد على التخصص بحيث يقوم كل شخص بعمل

---

(1) المرجع رقم (1) ص 1 ، ص .ص 21 — 35 .

معين تبعاً لقدراته . إن تقسيم العمل يتطلب بالضرورة وجود سلطة مركزية واحدة مهمتها الإشراف على كل أجزاء العمل والتنسيق فيما بينها . ولما كانت قدرة الفرد على القيادة والإشراف محدودة ، كان لزاماً وجود أكثر من مشرف . « منهم من يشرف على العاملين مباشرة ، ومنهم من يشرف على المشرفين ، ومنهم من يشرف على المشرفين الأخيرين في مركز إداري أعلى ... وهكذا حتى نصل إلى رئاسة واحدة تشرف على المشروع من أعلى المستويات »[1] .

ومن هنا نشأت فكرة التدرج الوظيفي وظهرت بالتالي فكرة الهرم التنظيمي الذي تكون قاعدته دائماً جماهير العاملين في مواقع العمل والإنتاج ، بينما نجد في قمته السلطة المركزية العليا .

ونظراً لكبر حجم الهرم التنظيمي في كثير من المشروعات ، فقد نشأت الحاجة إلى وجود الأجهزة المعاونة ، وإلى من يسدون النصح والمشورة ، وإلى من يؤدون الخدمات المساعدة .

ترتكز هذه النظرية إذن على الدعامات التالية : التخصص وتقسيم العمل ، ووحدة الرئاسة ، والتدرج إلى الرئاسة ، وأن الإنسان تابع للتنظيم ويسير وفقاً لمقتضياته .

ولقد أفرط أصحاب هذه النظرية في التمسك بمبدأ تقسيم العمل والتخصص لدرجة أنهم أهملوا تماماً قيمة الإنسان في العملية التنظيمية الأمر الذي أدى إلى ظهور أفكار جديدة في نظرية جديدة للتنظيم تهتم بقيمة الإنسان وترتكز عليه .

وفيما يلي شكلاً خطياً يوضح فكرة الهرم التنظيمي على أساس النظرية الكلاسيكية « أو التقليدية من التنظيم » .

2 — النظرية السلوكية في التنظيم (من 1938)

إن المحور الرئيسي الذي تدور حوله هذه النظرية هو «الإنسان فرداً أو جماعة . فهو الذي يصنع الوظيفة ، ويسيرها وفق دوافعه وتصرفه الرشيد ، وبالتالي لا يمكن

---

(1) د . علي السلمي ، تطور الفكر التنظيمي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980 ، ص ص 70 — 80 .

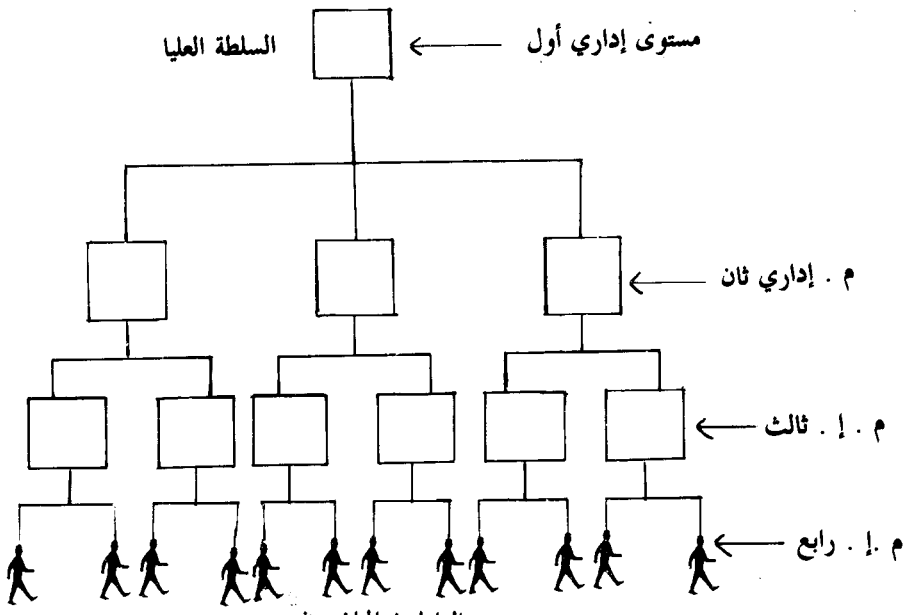

تحديد أي نوع من التنظيم إلا بعد شغل كافة المناصب وظهور العلاقة والإرتباط بين الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب .

من رواد هذه النظرية نخص بالذكر شستر برنارد ، مارش وسايمون ، جون جفنر ، وإيتزيوني .

وهذا الأخير بالذات وضح « أن الفلسفة التي تدور حولها النظرية السلوكية هو أنه لا يمكن معالجة الفرد كوحدة منعزلة ولكن يجب معالجته كعضو من جماعة يتعرض لضغوطها وتأثيراتها : وتلك ترجمة عن قوله بلغته :

«Management cannot deal with individual workers as if they were isolated atoms; it must deal with them as members of work groups, subject to the influence of these groups»

(1) Etzioni, Amitai, Complex Organization, A Sociological Reader, New York: Holt, Rinehart & Winsten, inc 1962, pp. 36-39.

وهو يوضح أيضاً أنه في ظل المدرسة الكلاسيكية كان يسود الإعتقاد بأن الكفاءة تحقق الرضا ، بينما في المدرسة السلوكية فإن الرضا — رضا الفرد والجماعة — هو الذي يحقق الكفاءة .

وهكذا نجد أن الفرد ليس مسيراً وفق مقتضيات التنظيم ولكنه هو الذي يسير التنظيم . ولو أنه تأثر إلى حد ما بالتنظيم فإن ذلك يكون تأثيراً جزئياً إلى جانب المؤثرات الأخرى في سلوكه .

ومن هذه المسألة يوضح « مارش وسايمون »[1] أن سلوك الفرد يتأثر بالحالة الداخلية للفرد ساعة العمل وبالمؤثرات الخارجية . كما أن الحالة الداخلية للفرد ساعة العمل تتوقف على الذاكرة (باعتبارها تسجيلاً للخبرات الماضية والعلاقات بين الأنشطة والنتائج) . وتشمل الذاكرة القيمة والمعتقدات والمعايير التي تحدد أي بديل يتميز في عملية إتخاذ القرار .

ويوضح « مارش وسايمون » هذه الفكرة في الشكل التالي :

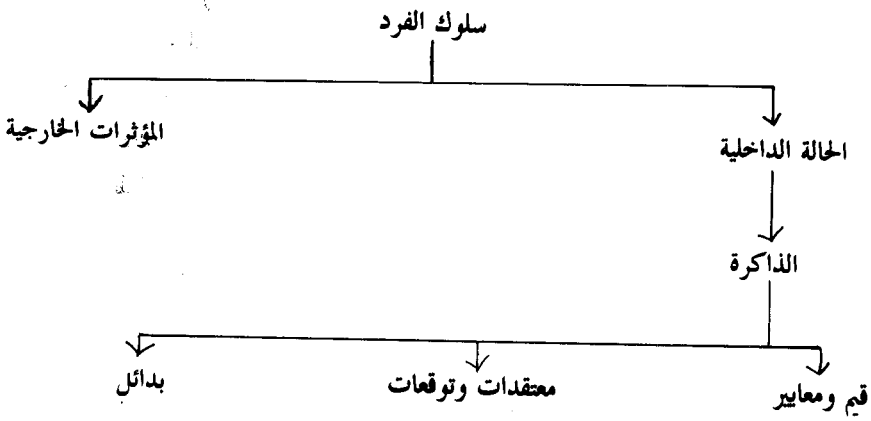

3 — **النظرية الموحدة من التنظيم (من 1967) :**

تتعدد نظريات التنظيم حتى أن كل كاتب أصبحت له نظرية جديدة أو على الأقل منهج جديد في تناوله لموضوع التنظيم . لذلك فمن الصعب حصر كل نظريات التنظيم

(1) Marsh, James, & Herbert Simon, Organizations, New York, John Wiley & Sons, inc. 1958, pp. 10. ff.

التي ظهرت إلى الآن وإن كنا قد قدمنا هنا أهم نظريتين ظهرتا في هذا المجال .

ونظراً لهذا التعدد في النظريات والمناهج فقد قام بعض الكتاب بمحاولة لتوحيد وجهات النظر المختلفة حول نظرية وحيدة وهي التي سميت « بالنظرية الموحدة » . ويعتبر « أرنست ديل » أول الرواد الذين نادوا بهذا الإتجاه . « فهو يرى أنه من الممكن الحصول على أحسن النتائج من التنظيم إذا استخدم المنهج المقارن . وهو على ذلك يطالب أصحاب النظريات المختلفة بدراسة الحالات المتماثلة في المشروعات وتحديد الهيكل الذي يؤدي إلى نتائج أفضل » . ويضيف قوله : « بأن العموميات في مختلف النظريات ستكون مفيدة مع الإبتعاد عن التفاصيل التي قد توجد التعارضات وتؤدي إلى صعوبة التطبيق »[1] .

وعلى ذلك فإن النظرية الموحدة تعتمد على الأفكار والمبادىء العامة من مختلف النظريات . لأنها في الوقت الذي تعترف فيه بأهمية التخصص وتقسيم العمل ، وأهمية التدرج والهرم التنظيمي ، نجدها تهتم بالأفراد من حيث الاعتراف بأهدافهم إلى جانب الاعتراف بأهداف التنظيم الذي يعملون فيه . ولقد اهتمت أيضاً بالأجهزة المعاونة للمشرفين تتجه محدودية قدرتهم على إتخاذ القرارات ، وسرعة البت في الأمور . وقد ربطت فاعلية التنظيم ومقدرته على بلوغ أهدافه بالنمط القيادي للرئيس الإداري ومدى إتفاقه مع نمط التابعين .

كما أن زيادة الفاعلية الكلية للتنظيم — المتمثلة في التماسك بين الأفراد وبذل الجهد لتحقيق الأهداف — يمكن أن تحدث نتيجة زيادة كمية الرقابة وليس بإعادة توزيع السلطة . لأن كمية السلطة في التنظيم ليست ثابتة .

وهكذا فإن النظرية الموحدة ينحصر مفهومها في : « الإهتمام بالإنسان — فرداً وجماعة — إلى جانب التمسك بالهيكل التنظيمي باعتباره السياج الذي تدور فيه وحوله كل العمليات الرسمية وغير الرسمية في المشروع .

---

(1) Dale, Ernest, Organization, American Management Association New York, 1967, pp. 256-257.

II — التنظيم على هدى القرآن :

يتجلى إعجاز القرآن من خلال التعبيرات الموجزة التي ترد في مختلف الآيات القرانية ، لتُظهر البلاغة المتناهية في أمرين :

الأول : هو عرض القواعد والمبادىء العامة التي تمس البشر جميعاً — ودون تفريق — في مختلف شئون حياتهم .

الثاني : هو المفهوم الشامل الواسع المتنوع الذي يمكن إستنباطه من هذه القواعد والمبادىء .

ولما كان الرسول — وبالتالي القرآن — قد أرسل إلى البشرية كافة حسب قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون (28) ﴾ س . سبأ .

الأمر الذي يعني أن القرآن يمكن أن يعمل به جميع البشر على إختلاف ألسنتهم وأوطانهم بعد إعتناقهم للإسلام ، أو حتى بدون إعتناقه بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون في ظل حكم الدول الإسلامية كما هو الحال بالنسبة لغير المسلمين الذين يعيشون في البلاد العربية والإسلامية .

ولما كان القرآن صالحاً للعمل في كل زمان حسب قوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإن له لحافظون (9) ﴾ س . الحجرات . الأمر الذي يعني أن الله سيحفظ هذا القرآن دون أي تحريف وبعيداً عن كل عبث ، عبر الزمن الذي لا يعرف نهايته سواه .

فإن القواعد التي جاء بها القرآن ثابتة عبر المكان والزمان . أما الذي قد يختلف فهو تفسير تلك القواعد بما يتلاءم وظروف الشعوب في العصر الواحد . وبما يتلاءم وظروف العصور المتغيرة بالنسبة للشعب الواحد .

ومن هنا جاءت محاولتنا لإظهار مفاهيم جديدة للقواعد القرآنية — نصاً أو روحاً — بما يتلاءم مع مستجدات العصر الذي نحن فيه . وبما يخدم الوطن الذي ننتمي إليه . وذلك من أحد المجالات الهامة . ألا وهو مجال الإدارة .

لقد عرضنا في الجزء الأول من البحث أهم نظريات التنظيم . وذكرنا بالتفصيل أهم ما جاء بها من قواعد ، من خلال المفهوم الخاص بكل نظرية على حده .

وفي الحقيقة لقد تعرض القرآن لكل هذه المفاهيم بطريقة عامة و لم يهمل منها شيئاً . وذلك عبر آيات كثيرة من مختلف السور .

من هذه الآيات ما يفيد بنصه مباشرة في تدعيم فكرتنا . ومنها ما يستفاد من روح النص ليؤدي نفس الغرض . وسنعرض هذه الحقائق بالتفصيل على النحو التالي :

1 — **بالنسبة لقيمة الإنسان :**

يقول الله تعالى : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم (4) » س . التين .

هذه الآية تعني أن الإنسان هو أقوم مخلوقات الله على الإطلاق . ولهذا وجب أن نحافظ على هذه القيمة التي كرمها الله في قوله تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقنهم من الطيبت وفضلنهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً (70) ﴾ س : الإسراء .

ولذلك يجب على كل قيادي في أي نشاط أن يكرم الإنسان — متمثلاً في الأفراد والعاملين تحت قيادته — ويهتم به . وذلك لأن الله قد خلق كل شيء لخدمة هذا الإنسان . وأخضع له كافة الظواهر — ومنها بالطبع « التنظيم » — لخدمته وتحقيق أهدافه .

إن الإنسان إذن هو الذي يخلق التنظيم ويتحكم فيه ويكيفه حسبما يريد وبالشكل الذي يساعد على تحقيق أهدافه .

تلك بالضبط هي فكرة أصحاب النظرية السلوكية في التنظيم . فهم ينادون بالإهتمام بالفرد على أساس أنه هو الذي يبني التنظيم وهو الذي يسيره وفق إرادته ووفق سلوكه . وليس التنظيم هو الذي يحدد سلوك الفرد . إنهم لا يعترفون بوجود التنظيم إلا بعد إلتحاق الأفراد بالمناصب المختلفة ، وتعرفهم على بعض ووجود علاقة تربط بينهم .

فمن أين جاء أصحاب النظرية السلوكية بفكرة الإهتمام بالفرد كقيمة إنسانية غالية ؟

أمِن تلقاء أنفسهم — أم من قراءات وأبحاث قاموا بها قبل أن يتوصلوا إلى هذه الفكرة ؟ عليك أيها القارىء العزيز أن تتصوّر الإجابة وحدك بناء على حقيقة هامة ، وهي أن العلم متصل عبر الأوطان وعبر العصور .

2 — **بالنسبة لمبدأ وحدة القيادة أو السلطة :**

إن وحدة السلطة العليا لها أهمية بالغة يمكن فهمها من الآيات القرآنية التالية :

1 — ﴿ وقال الله لا تتخذوا إلهين إثنين إنما هو إله واحد فإياي فارهبون ﴾ (51) س : النحل .

2 — ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فسبحان الله رب العرش عما يصفون ﴾ (22) س : الأنبياء .

والمقصود بـ « فيهما » السموات والأرض .

توضح لنا هذه الآيات بجلاء أن وجود أكثر من إله سيؤدي حتماً إلى نتائج سيئة على العالم . وذلك لوجود خلاف في وجهات النظر بينهما — ولو في بعض القضايا — ووجود تناحر بينهما نتيجة للإختلاف في طبيعة تكوين كل منهما .

ولقد طبق الله هذا المبدأ عملياً في تعامله مع البشرية . لأنه كان عندما يبعث الأنبياء والرسل إليها كان يبعث إلى كل أمة بنبي أو رسول واحد فقط منها . يفهم لغتها ويدعوها بها إلى الهداية .

وحتى عندما بعث رسولاً إلى البشرية كافة وهو « محمد » ﷺ بعثه واحداً فقط وليس اثنين أو ثلاثة . والرسول كان يعلّم الناس ، ويقودهم نحو الخير ويبلغهم أوامر الله ونواهيه ، وكان لهم الملجأ والقدوة . فهو إذن قائد بكل ما في الكلمة من معنى .

وبالقياس على ذلك تكون القيادة في كل موقع من مواقع العمل والإنتاج . يجب أن تكون هناك وحدة سلطة عليا لقيادة المشروع . وذلك لتجنب الإختلاف في وجهات النظر حول الأمور المختلفة عند إصدار القرارات . الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة حركة المشروع وفشله في تحقيق أهدافه .

إن هذا المبدأ نادى به أصحاب النظرية الكلاسيكية في التنظيم — فمن أين عرفوه ومن أين جاءوا بفكرته ؟

إن الإجابة سهلة ولا يمكن أن يختلف عليها إثنان .

3 — مبدأ الشورى :

لقد نادت به النظرية السلوكية كدليل على إهتمامها بقيمة الإنسان . وبأن سلوكه له تأثير على التنظيم وعلى تحقيق أهدافه . لذلك نجدهم يركزون على الإهتمام برأي العاملين في المشروع في مختلف الأمور قبل إتخاذ القرار من جانب قيادة المشروع مع المحافظة لهذه القيادة على وحدتها .

فهل لهذا المبدأ أصل في القرآن ؟

لنقرأ هذه الآية البالغة الدقة في التعبير عن هذا المبدأ . يقول الله تعالى :

﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظاً غليظ القلب لأنفضوا من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ، إن الله يحب المتوكلين ﴾ (159) س : آ عمران .

إن التفسير العلمي المستفيض لهذه الآية سيرد ذكره عند عرضنا لوظيفة التوجيه في بحثنا القادم إن شاء الله . ولكن ما يهمنا منها هنا قوله تعالى إلى الرسول « محمد » باعتباره قائداً عاماً للأمة « وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله » .

إن المشورة هي أمر من الله إلى الرسول باعتباره القائد . وهي بالتالي أمر إلى كل قائد في أي دولة وفي أي موقع من مواقع العمل والإنتاج ، وفي أي زمان . والدليل على عمومية هذا الأمر يوجد في آيات كثيرة من القرآن . نسوق منها على سبيل المثال قوله تعالى في سورة الشورى :

﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾ (38) .

نعود إلى الآية (159) س : آل عمران فنجد ترتيباً بالغ الدقة في تتابع أمرين هما : أن الشورى متبوعة مباشرة باتخاذ القرار . ﴿ وشاورهم في الآمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله ﴾ .

أي أنه بعد أخذ رأي الجميع في الأمر لا تتردد في اتخاذ القرار و« توكل على الله » .

والتوكل على الله لا يعني أن ينفرد القائد باتخاذ القرار . ولكنه يأتي بعد المشورة وبالطريقة التي تجعل من القرار قراراً رشيداً مقنعاً . هنا فقط يتوكل القائد على الله ويتخذ القرار وهو مستريح البال والضمير .

إذن لم يأت أصحاب النظرية السلوكية بمبدأ المشورة ، ولكن الأصل موجود قبلهم في القرآن .

4 ــ مبدأ التخصص وتقسيم العمل :

هو المبدأ الذي بنيت عليه النظرية الكلاسيكية وأصبح محوراً أساسياً لها . إن مفهوم هذا المبدأ عندهم هو أن يأخذ كل إنسان من العمل ما يفهم فيه ويتقنه ويستطيع أداءه بكفاءة وفاعليه . وهذا فيبنى على مبدأ أخر وهو « أن قدرة الإنسان على أداء عمل ما محدودة » .

فماذا قال القرآن في ذلك ؟

في الحقيقة وردت آيات كثيرة في هذا النوع نخص منها بالذكر قوله تعالى من سورة البقرة :

﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، لها ما كسبت وما عليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ، وأعف عنا ، وأغفر لنا وارحمنا ، إنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾ (286) .

تبدأ الآية بإقرار من الله تعالى بأنه لا يكلف أي إنسان إلا بما تتحمله طاقته . وهذا يعني أن كل إنسان له طاقة خاصة به لا يجب أن يحملها مالا تطيق ، ولا يجب أن يُحمِّلها الغير أيضاً بما لا تطيق .

ثم يأتي بعد ذلك الدعاء إلى الله حسبما ورد في نص الآية .

إن هذه الآية تشمل عدة أمور هامة هي :

1 ــ إن الله خلق الإنسان بطاقة محدودة تختلف من فرد لآخر .

2 ــ هناك أمر بألا يُكلَّف الإنسان بعمل إلا على قدر طاقته .

3 — إن كل إنسان له حق في عائد عمله ولكنه يتحمل في نفس الوقت تبعات أخطائه .

4 — أن الإنسان يمكن أن ينسى ويخطىء في حياته وفي عمله .

5 — أنه تجب الرحمة والغفران لمن نسي أو أخطأ .

عندما يتحقق للإنسان ذلك كله من جانب من يقودونه من أي موقع من مواقع العمل والإنتاج فإن جو الرضى سيسود العمل ويحقق التنظيم أهدافه لصالح المجتمع بأسره .

وهكذا تعرفنا على الأصول التي جاء منها مبدأ التخصص ، وعلى ماذا يعتمد تقسيم العمل . وأعتقد أن هذا النص القرآني هو خير دليل . وهو بالطبع يسبق أصحاب النظرية الكلاسيكية بأكثر من ألف عام .

5 — **مبدأ التدرج الوظيفي والهرم التنظيمي :**

يرتكز هذا المبدأ — في النظرية الكلاسيكية — على أساس القدرة المحدودة للإنسان على الإشراف والقيادة . لأن التخصص سيؤدي إلى وجود عدد كبير من العاملين . وهؤلاء يحتاجون إلى من يشرف عليهم ويوجههم . ولا يوجد إنسان يستطيع القيام بهذه المهمة بمفرده . إذ أن ذلك يتطلب أن يكون المشرف ملماً بكافة الأعمال التي يؤديها الأفراد الذين يشرف عليهم . ولذلك سيكون هناك عدداً من المشرفين الذين يحتاجون إلى من يشرف عليهم وهكذا نتدرج من السلم الوظيفي إلى أن نصل إلى السلطة القيادية العليا في التنظيم ومن هنا نشأت فكرة المستويات الإدارية .

لكن مبدأ التدرج له مفهوم أشمل من ذلك بكثير في القرآن . فهو يقوم على أسس عديدة . فهو يقوم تارة على أساس التفاوت في الإيمان ، وتارة على أساس الثواب والعقاب ، وتارة على أساس الرزق ، وتارة على أساس العقل ، وتارة على أساس الطبقات الاجتماعية .

المهم في ذلك كله أن القرآن هو أول من جاء بمبدأ التدرج بين الناس بصفة عامة . ومن الأولى أن يكون هناك — بطريقة مسلمة — تدرج في الوظائف والأعمال .

وذلك أمر طبيعي ينتج عن إختلاف الناس في قدراتهم المختلفة وطاقاتهم حسبما ورد في نص البند (4) .

إن هذا التدرج بين الناس سيؤدي إلى تدرج في الرزق المتمثل في دخولهم من أعمالهم . وبالتالي سيحدث إختلاف في الطبقات الاجتماعية تبعاً لمستويات الدخول .

وهكذا نجد أن آيات القرآن في هذا المجال واضحة لا لبس ولا غموض فيها . وهي تُطبق حرفياً حسبما نزلت على رسول الله .

ونسوق فيما يلي من آيات دليلاً على فكرة التدرج في القرآن من قوله تعالى :

1 — ﴿ أولئك هم المؤمنون حقاً ، لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم ﴾ (4) س : الأنفال .

2 — ﴿ وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم من ما آتاكم ، إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم ﴾ (165) س : الأنعام .

3 — ﴿ والله فضَّل بعضكم على بعض في الرزق ﴾ (71) س : النحل .

4 — ﴿ ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون ﴾ (19) س : الأحقاف .

حتى الأنبياء والرسل ليسوا متساوين عند الله كما جاء في قوله تعالى :

﴿ ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وآتينا داوود زبورا ﴾ (55) س : الأنبياء .

وهكذا نجد أن نظرة القرآن للتدرج أشمل وأعم من نظرة أصحاب النظرية الكلاسيكية . ولهذا فإن التدرج الوظيفي مشمولاً ضمن الأسس التي قام عليها التدرج في القرآن . ولم يأت من فكر أصحاب هذه النظرية . إنهم فقط فسروه بما يتفق مع نظريتهم ولم يذكروا المرجع .

إستنتاج وخاتمة :

مما سبق رأينا أن القواعد القرآنية تشمل مع إيجازها أهم القواعد التي بنيت عليها نظريات التنظيم من أول النظرية الكلاسيكية إلى النظرية الموحدة ، وإلى ما شاء الله من نظريات أخرى في هذا المجال أو في غيره من المجالات .

وهذا هو سر الإعجاز في القرآن ، وسر العظمة منه ، وسر خلوده ونفاذ أحكامه وقواعده وسريانها لتتخطى حاجزي المكان والزمان .

فبعد أن استعرضنا في الجزء الأول مفاهيم أهم النظريات الإنسانية في التنظيم . وبعد أن أوضحنا في الجزء الثاني العلاقة بين مبادىء هذه النظريات والقرآن . ووجدنا أنه يشملها بين قواعده العامة سواء في نص آياته أو في روحها .

يمكننا أن نقدم الاستنتاجات التالية :

1 — أن القرآن هو أول من اهتم بقيمة الإنسان في الحياة . وسخر الله له كل الكائنات لتكون في خدمته ، وأخضع له كل الظواهر ومنها بالطبع « التنظيم » .

2 — إن القرآن هو أول من اهتم بوحدة القيادة .

3 — إن القرآن هو أول من اهتم بالمشورة من أجل إتخاذ القرار المحكم الرشيد دون تردد .

4 — إن القرآن هو أول من اهتم بالتخصص وتقسيم العمل على أساس القدرة المحدودة لطاقة الإنسان في أداء العمل أو في الإشراف على الآخرين وقيادتهم .

5 — إن القرآن هو أول من عرض فكرة التدرج بين الناس في شتى المجالات والتي ينتج عنها ما نسميه في مجال الإدارة بالمستويات الإدارية .

وهكذا نكتشف في النهاية أن القرآن يعتبر بالنسبة للتنظيم نظريته الموحدة الشاملة التي أمر الله البشر أن يعملوا وفق قواعدها المحكمة منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام .

ونكتشف في نفس الوقت — وكالعادة — أن من جاءوا بمختلف نظريات التنظيم قد أفرطوا في الإدعاء حينما نسبوا إلى أنفسهم بالباطل حق تأليف هذه المبادىء .

إنهم فقط فسروها طبقاً لظروف العصر وتجاهلوا ذكر المرجع الأصلي ألا وهو القرآن الكريم .

ولكن ماذا نقول لهم أفضل من قوله تعالى في سورة البقرة :

﴿ ولقد أنزلنا إليك إيات بَيِّنٰت ، وما يكفر بها إلا الفسٰقون ﴾ (99) .

صدق الله العظيم

هذا وبالله التوفيق .

المراجع

المراجع العربية :

1 — القرآن الكريم .

2 — د . سعيد الهوازي ، التنظيم ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1979 .

3 — د . علي السلمي ، تطور الفكر التنظيمي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980 .

4 — د . ناجي عبد الرزاق ، التخطيط والقرآن ، مجلة الثقافة العربية ، بنغازي ، عدد أغسطس 1985 .

مؤتمرات وندوات ومحاضرات :

5 — د . حسن الساعاتي ، برنامج شاهد على العصر ، إذاعة القاهرة ، 85/10/2 .

المراجع الأجنبية :

1 — Dale, Ernest, Organization, American Management. Association. 1967 .

2 — Etzioni, Amitai, Complex Organization, A Sociological Reader, New York: Holt, Rinehart & Winsten, inc 1962.

3 — Marsh, James, & Herbert Simon, Organizations, New York, John Wiley & Sons, inc. 1958.

مطبعة الإنشاء
☆ ☆ ☆ ☆
دمشق مرجة بناية العابد
هـ: ٢١٥٣٣٤ ـ ٢٢٤٨٣٣
ص.ب ٥٧٤. تلكس ٤١١٦٧٧ هافكو